جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : مالية و تجارة دولية

الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و تأثيره على النمو الاقتصادي

مقدمة من طرف الطالب :

عديد علي

تحت اشراف الأستاذ :

الدكتور مكاوي امين

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر أ	جامعة
مقررا	مكاوي محمد أمين	أستاذمحاضر ب	جامعة
مناقشا	يسعد عبد الرحمن	أستاذمحاضر أ	جامعة
مدعوا		أستاذ	جامعة

السنة الجامعية : 2018/2017

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : مالية و تجارة دولية

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تأثيره على النمو الاقتصادي

مقدمة من طرف الطالب :

عديد علي

تحت اشراف الأستاذ :

الدكتور مكاوي أمين

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوظراف الجلالي	أستاذ محاضر أ	جامعة
مقررا	مكاوي محمد أمين	أستاذ محاضر ب	جامعة
مناقشا	يسعد عبد الرحمن	أستاذ محاشر أ	جامعة
مدعوا		أستاذ	جامعة

السنة الجامعية : 2018/2017

دعاء

اللهم إنفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني علما يارب لاتدعني أصاب بالغرور،ولاأصاب باليأس إذا فشلت،بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح، يارب علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام هو من مظاهر الضعف، يارب إذا جردتني من نعمة المال أترك لي نعمة الأمل،وإذا جردتني من نعمة الأمل أترك لي قوة الصبر لكي أتغلب على الفشل،وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان، يارب إذا أسأت للناس أعطني شجاعة الإعتذار،وإذا أساء إلي الناس أعطني شجاعة العفو، اللهم إذا نسيتك فلا تنساني.

تشكرات

أشكر أولا وأخيرا الله تعالى الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وأمدني بالصبر لتذلل الصعوبات أمامي وأعانني كل العون على إنجاز هذه المذكرة، ثم أشكر أستاذي الكريم الدكتور **مكاوي أمين** الذي قبل الإشراف على مذكرتي وساعدني خطوة بخطوة لبلوغ نهاية البحث.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى دكاترة وأساتذة كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة مستغانم.

وأشكر كل من ساهم وبذل جهدا ولو بالقليل في إنجاز هذه المذكرة، كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المناقشة.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث حتى ولو بكلمة.

الإهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، **أبي** الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعّاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع الحنان **أمي** أعز ملاك على القلب و العي ن جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة

إلى **إخوتي و أ خواتي** الذين تقاسمو ا معي عبء الحياة ؛

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور: **مكاوي أمين** الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي و كلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما و كلما سألت عن معرفة زودني بها و كلما طلبت كمية من و قته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية و علوم التسيير؛

و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

قال الله تعالى : " **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**...."

الآية 11 من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية بالتطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015 باعتبار أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا تدريجيا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بعد غياب شبه تام للاستثمارات الأجنبية خلال فترة التسعينات التي اتسمت بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية، حيث قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما في الجزائر.

من خلال تتبعنا لتطور كل من المتغيرات سالفة الذكر لاحظنا ضعف حجم الاستثمارات في الجزائر الأمر الذي قلل من أهميتها في تكوين الناتج الداخلي الخام بالرغم من مساهمتها في الاستثمار المحلي ولو بنسبة ضعيفة، بالإضافة إلى أن خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات قد يقلل من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المدفوعات.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، مناخ الاستثمار، الاستثمار المحلي، الناتج الداخلي الخام

Résumé

Cette étude vise à examiner la question de l'investissement étranger direct et de refléter le rôle qu'il peut jouer dans la croissance économique des pays en voie de développement en l'appliquant sur le cas de l'Algérie durant la période2008-1991.
Cette période qui a connu une hausse progréssive dans le volume des investissements dans étrangers directs qui entrants en Algerie après une absence quasiment totale de ces investissements pendant les années 90, vu la stuation dramatiqque qu'a connu l'Algerie politique et sécuritaire.
Nous avans donné des exlaircissement sur les différents concepts concernants l'investissement etranger direct et la croissance économique et la relation entre ces deux notions en Algerie.
En suivant la croissance des variables déjà citeés nous avans constaté le faible volume de ces

investissement en Algerie ce qui a dimunier leur importance dans le produit interieur brut malgré leur contribution dans l'investissement local, en plus la sortie des devises sous forme de transfért à l'étranger peut dimunier leur contribution dans l'amélioration de la balance des payemement .

Les mots clés :

investissment direct etranger, croissance économique, climat d'investissment, investissment local, produit interieur brut.

الفهرس

الإهداء.....IV

الشكر.....V

الملخص.....VI

قائمة المحتويات VII

قائمة الجداول.....X

قائمة الأشكال.....XIII

قائمة الملاحق.....XIV

المقدمة العامة ..... أ.ب.ج.د.هـ

الفصل الأول:مدخل إلى الإستثمار الأجنبي المباشر.....01

مقدمة الفصل الأول.....02

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....03

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....03

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه.....04

المطلب الثالث: المناخ الاستثماري.....07

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....08

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و النظرية النيوكلاسيكية.....08

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية.....09

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الانتقائية لجون دينج.....10

المبحث الثالث: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية.....13

المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.....14

المطلب الثاني: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.....17

خلاصة الفصل:.....23

الفصل الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.....28

مقدمة الفصل الثاني:.....29

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي والعوامل المحددة له.....30

المطلب الأول:مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي.....30

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.....31

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.....32

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي 34

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو.....34

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في النمو.....37

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي.....38

المبحث الثالث: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.....41

المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا..... 42

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة.....43

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.....44

خلاصة الفصل:.....46

الفصل الثالث:.....47

مقدمة الفصل الثاني.....47

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.....48

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.....48

المطلب الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتوزيعه الجغرافي والقطاعي.....53

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر.....59

المطلب الأول: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار.....59

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.....62

المبحث الثالث .عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 68

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية.....68

المطلب الثاني . المعوقات القانونية و الإدارية.....71

خاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول01	يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والتوزيع الإقليمي له	18
الجدول02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق	19
الجدول03	تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر حسب المناطق	20
الجدول04	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية	21
الجدول05	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية	22
الجدول06	لهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.	51
الجدول07	بوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر	54
الجدول08	التوزيع الجغرافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر	55
الجدول09	يوضح الاستثمارات العربية في الجزائر	56
الجدول10	يوضح توزيع الاستمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر	57
الجدول11	يوضح توزيع الاستمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر	58
الجدول12	يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية	60
الجدول13	يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر	62
الجدول14	يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر و تونس و المغرب	64
الجدول15	ترتيب الجزائر – تونس – المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة	65

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.	53

المقدمة العامة

المقدمة

تعاني معظم الدول النامية *من قصور الموارد المالية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية بها, وبخاصة موارد النقد الاجنبي نتيجة لعدم استقرار حصيلة الصادرات فضلا عن عدم كفاءتها. ومن هنا بدأت هذه الدول في البحث عن مصادر مكملة لتمويل عمليات التنمية، وتتمثل هذه المصادر في بديلين أساسيين وهما :* ***الاقتراض الخارجي*** ,وقد لجأت الدول النامية إلى هذه الوسيلة لتمويل برامج التنمية بها، إلا أن ذلك الأمر قد ترتب عليه زادة عبء المديونية الخارجية ، وعجزت الدول النامية عن سداد أعباء هذه الديون ، ولذا يعد الاقتراض الخارجي وسيلة لها أعبائها الاقتصادية والسياسية، أما **البديل الثاني**، فهو يتمثل في الانفتاح على العالم الخارجي ، ومحاولة جذب الاستثمارات الاجنبية وبخاصة المباشرة منها ، ويعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من الوسائل المرغوبة في تمويل التنمية الاقتصادية بالدول النامية في الوقت الحاضر في انتهاجها لسياسة الحرية الاقتصادية وزيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي، وتبني العديد من هذه الدول لبرامج الاصلاح الاقتصادي، فضلا عن ارتفاع مستوى العولمة على المستوى الدولي.

ولذا ، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة للتمويل الخارجي في الدول النامية في السنوات الأخيرة حيث يسهم في تعزيز احتياجات هذه الدول من موارد النقد الأجنبي، كما يقترن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعديد من الجوانب الإيجابية لعل أهمها الحصول على التكنولوجيا الحديثة، والمهارات الإدارية والتنظيمية، وتوفير المزيد من فرص العمل ، ورفع مستوى الإنتاجية ، والارتفاع بمستوى الأداء التصديري ,.....الخ ، وكلها عوامل تفتقد إليها الدول النامية ولذا يسهم في تحقيق التنمية بها ، وتمثل الطاقة الاستيعابية محددا أساسيا لقدرة الاقتصاد القومي على استيعاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتحدد الطاقة الاستيعابية هذه بعديد العوامل أو المحددات ،سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية ، مثل : حجم السوق المحلي ومستوى البنية التحتية ، ودرجة الانفتاح الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي ، ومدى الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، ..... إلخ.

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها، و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود التي تقف في طريقهم .و الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و الظفر بمزاياه ، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية مناسبة، و استخدامها للعديد من الحوافز و الامتيازات المالية و التمويلية لدفع و تطوير المناخ الاستثماري ا .و رغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

أ. الإشكالية :

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و ازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزايا إلى الدول المضيفة من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، و عليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كمايلي:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية خلال الفترة 2000-2015 ؟ و عليه يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ✓ ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ ماهو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟
- ✓ ما هو واقع مناخ الاستثمار بالجزائر؟
- ✓ ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على وتيرة النمو الاقتصادي بالجزائر ؟

ب. الفرضيات :

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية :

- ✓ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في قطاع الصناعة باعتباره أكثر القطاعات مردودية .
- ✓ بسبب تحسن الوضعية القانونية والأمنية التي شهدتهاا الجزائر في السنوات الأخيرة عرف مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا كبيرا، الأمر الذي زاد من ثقة المستثمرين للاستثمار في الجزائر.
- ✓ لا يزال تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على وتيرة النمو الاقتصادي بالجزائر محدودا حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري مرهونا بقطاع المحروقات.

ج.أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية و ذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا و التقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، و ما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية و إكسابها مهارات الإنتاج و التسويق و الإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل و رفع إنتاجية الأفراد و المؤسسات و بالتالي تحس ن الأداء الاقتصادي.

ت. أهداف البحث:

- ✓ إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية.
- ✓ تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

ج.حدود الدراسة :

سوف نقوم بتطبيق هاته الدراسة على اقتصاد الدول النامية وتتكون حدود الدراسة :

- الإطار المكاني :تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى الفترة من 2000-2015

نظرا لارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في هذه الفترة.

د.مبررات اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه و من هذه الأسباب ما هو موضوعي و ما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل و تطوير القطاعات الاقتصادية و زيادة معدلات نموها.
- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة و يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة.

ج. منهج الدراسة :

فيما يخص الجانب النظري سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لسرد مختلف المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وتحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

ح.منهجية البحث:

نظرا لطبيعة البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث قمنا بوصف مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و بوصف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و ذلك من خلال النماذج النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي و كذا تحليل و وصف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر . كما تم استعمال المنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على الملاحظة في استنباط و استقراء النتائج من خلال ما أتيح من بيانات و معلومات. و لإنجاز هذا العمل تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية و اللغات الأجنبية والاستعانة بالمجالات و الدوريات و البحوث المتخصصة الوطنية و الدولية و استخدام البيانات والإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة.

خ.أدوات البحث:

قمنا بالاعتماد على مراجع متنوعة من كتب ومذكرات وتقارير ومجلات، مواقع الأنترنيت للحصول على مختلف المعلومات التي تخص الموضوع، إضافة إلى استخدام أداة التحليل الإحصائي"Microsoft office Exel" لمختلف التمثيلات البيانية.

ه.تقسيمات البحث:

لمحاولة الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول:

- ✓ **الفصل الأول:** يتناول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر مختلف النظريات المفسرة له و اتجاهاته العالمية.
- ✓ **الفصل الثاني:** الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تناولنا فيه تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و لتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكذلك عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ **الفصل الثالث:** علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي ، إذ تم تناول المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي،نماذج النمو النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي،و تضمن كذلك مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة و الدولة المصدرة له.

و.صعوبات البحث: إنّ الصعوبات التي واجهنها, في هذا البحث تتمثل في قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان سواء في الجانب النظري و هذا في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية.

الفصل الأول

مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل الأول :

إن نجاح أي حكومة بشكل عام أو منظمة أعمال بشكل خاص في حل المشكلات الاقتصادية، أو القدرة على تحقيق هدف معين، هو بلا شك دالة في جودة قراراتها ورشد خططها وسياستها.

فتحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع لا ينحصر في الوصول إلى درجة معينة من الاكتفاء والرفاه الاجتماعي الداخلي ، بل يأتي أيضا من جراء فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية ، وهذا ما يتطلب من الدولة وضع قرارات خاصة لاختيار وتوجيه هذه الاستثمارات، ومدى قدرة هذه الأخيرة على تحقيق المنفعة الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى رسم السياسات الملائمة وتهيئة المناخ المناسب لهذه الإستثمارات.

و يمكن التمييز بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية وهي : الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمارات الاجنبية غير المباشرة. وتتصف سياسات وأشكال كل منها بالتعدد والتباين ، فحسب النوع و الأهمية النسبية والخصائص تتباين اختيارات وتفصيلات كل من الدول المضيفة من ناحية ، والشركات المتعددة الجنسيات من ناحية أخرى في رغبتها في تبني شكل أو أشكال هذا النوع من الاستثمارات ويرجع هذا الاختلاف إلى عدة عوامل

- الاختلافات في خصائص الشركات المتعددة الجنسيات مثل : حجم الشركة أو مدى درجة أو دولية.

نشاطها وعدد الأسواق العالمية التي تخدمها أو الخدمات التي تقدمها ومجالات النشاط وأهداف الشركة.

- الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاجتماعي والأهداف التي تسعى لبلوغها.

من وراء استثمار أجنبي.

- الخصائص الصناعية أو النشاط الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات ودرجة المنافسة.

في الأسواق المضيفة.

- عوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف المتوقعة ومتطلبات الاستثمارات المالية، الفنية والأخطار التجارية وغير التجارية.

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار يشكل ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها وأشكالها، إذ نجد من بين أشكالها الاستثمار الدولي والذي بدوره ينطوي على أشكال كثيرة منها الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله بالإضافة إلى مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من الإشارة إلى بعض المفاهيم:

- ✓ **تعريف الاستثمار:**

1-لغة: طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به و نمّاه".

2-اصطلاحا: النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة.

ويضاف إلى هذين التعريفين مفهوم آخر للاستثمار حيث يعرف على أنه" التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية. أو بعبارة أخرى " هو كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إي إرادات بأقساط جامدة عبر الوقت .

ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن الاستثمار هو مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة[1].

- ✓ **تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر:**

لقد تناولت العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر، ولعل أهم هذه التعريفات:

- أن الاستثمار الاجنبي المباشر يتثمل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أموال في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، وبهدف تحقيق عائد يفوق ما في دولته.
- يعرف البعض الاخر الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه يتمثل في ملكية كاملة أوجزئية للمشروع المقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين محددين في دولة أخرى. وبصفة عامة فإن القائم بالاستثمار المباشر يكون له ملكية كافية للمشروع الاجنبي تمكنه من ممارسة درجة من الرقابة الإدارية عليه[2].

[1] - سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى الأكاديميون، عمان - الأردن، 2010،ص22

[2] زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - واقع وآفاق - ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، فيفري 2005 ، ص4

- يعرف كل من صندوق النقد الدولي IMFومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الاستثمارات الاجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما, يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب 50%من رأس المال المشروع, أو يتركز 10% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو مجموعة واحدة منظمة من المستثمرين, مما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع, وتأخذ هذه الاستثمارات عادة- شكل فروع لشركات أجنبية , أو مشروعات مشتركة تستهدف توسيع نطاق نشاطها في الخارج, أي أنها تأخذ شكل إنشاء مؤسسة أو مشروع من قبل المستثمرين وحدهم, أو بالمشاركة مع رأس المال الوطني , وقد يأخذ الاستثمار الاجنبي المباشر شكل شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم, وقد ازداد هذا الاتجاه حاليا في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية , مما يترتب عليه تشجيع مزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لى هذه الدول[1].

يتضح من التعريفات السابقة أنه لابد من توافر خاصيتين مرتبطان مع في لاستثمار الأجنبي المباشر وهما :

- تدفق لرؤوس الأموال فيما بين دولتين أو أكثر، سواء كان ذلك في شكل نقدي أو عيني الذي يكون في صورة معدات و آلات وخطوط الإنتاج.
- الرقابة المباشرة للطرف الأجنبي على المشروع، ويتحقق ذلك من خلال الملكية الكاملة للمشروع نتيجة لامتلاكه لنسبة كبيرة من رأس المال تعطى له حق الإدارة والتأثير في القرارات التنظيمية للمشروع.

وبالتالي، فإنه وفقا لذلك يمكن تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر: بإنه يتمثل في إنشاء مشروع جديد أو المساهمة به أو شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم، في دولة ما خارج نطاق دولته وسواء كان هذا الشخص طبيعيا أو معنويا ولكن يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي يحملها المشروع المعني، وسواء كان هذا المشروع يمارس نشاطه في إنتاج السلع أو الخدمات وبغرض تسويقها محليا أو دوليا .

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه

أولا. أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

- **الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخاصة :**

وتتمثل في تلك المشروعات التي يمتلكها الأجانب ملكية خاصة، وقد ازدادت الأهمية النسبية لتلك الاستثمارات بشكل واضح خلال التسعينات نتيجة لعمليات الخصخصة في الدول النامية، حيث أتاح هذا الوضع للأجانب الفرصة لشراء هذه الشركات. وتشير البيانات إلى تزايد عمليات الخصخصة في الدول النامية سواء من ناحية القيمة أو العدد. فقد كان

[1] سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 ، ص 4.

عدد الشركات التي خصخصتها 50 شركة بلغت قيمتها 2.5 بليون دولار في عام 1988، ارتفعت إلى 750 شركة وصلت قيمتها إلى 24 بليون دولار عام 1994، فضلا عن تغير وجهة النظر في الدول النامية إلى تلك الاستثمارات[1]. ذلك أن تلك الاستثمارات قد أدت في مرحلة تاريخية إلى استنزاف موارد الدول النامية في إطار ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حتى أن بعض الاقتصاديين من الدولة المضيفة إلى الدولة الأم صاحبة تلك الاستثمارات[2].

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:**

وتتمثل في تلك المشروعات التي يشارك فيها المستثمر المحلي في الدولة المضيفة المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات المقامة على أرضه، وبالتالي يشاركه في الإدارة، وقد يكون الشريك الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية،وإن كان يأخذ غالبا شكل المستثمر الخاص، وقد يكون الشريك المحلي فردا أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها،وتفضل الشركات الأجنبية الخاصة أن أن يكون الشركاء المحليون أفرادا أو شركات خاصة، اعتقادا منهم أن المستثمر المحلي الخاص أكثر استعداد من موظفي الحكومة لتوفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، غير أنه في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها، خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية[3].

ورغم أن مشاركة حكومة الدولة المضيفة لمشروع الاستثماري ينطوي على العديد من المزايا إذ تعد هذه المشاركة في حد ذاتها تأييدا رسميا للمشروع من جانب الحكومة،الأمر الذي يضفي عليه صورة طيبة في نفوس أفراد الشعب، ومن ثم، تقلل من المخاطر السياسية التي قد يتعرض له المستثمر الأجنبي من تأميم أو مصادرة أو غيره من المخاطر، فضلا عن قيام الحكومة بتقديم العديد من المساعدات والمزايا، خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية والضريبية،والعديد من التسهيلات الأخرى.

إلا أن هذه المزايا تواجه بالعديد من نقاط الضعف تتمثل في عدم الاستقرار الناتج عن تغيير الحكومة،

فقد يؤثر ذلك على استمرار العمل في المشروع الاستثماري خاصة في الدول التي لا تتبع النظم الديمقراطية، كما أن المشروع الاستثماري قد يصبح في بعض الأحيان أداة سياسية.

والميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات للدولة المضيفة، أن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحده بقرارات الإدارة والتشغيل والأرباح، فضلا عن أنه يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف بالقدر الذي يؤول إلى المستثمر الوطني نتيجة مشاركته في المشروع، كما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة الإدارية والفنية محليا.

---

[1] زغيب شهرزاد،نفس المرجع ، الصفحة 6

[2] خليفة لخميسي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية حالة المحروقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2001-2002،ص18

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2006-2007 ، ص31

- **الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسة:**

تعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق...الخ ،ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية و ما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي،و الحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة[1].

ثانيا.دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن التميز هنا بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة نظر المستثمر الأجنبي نفسه الذي يرغب في الاستثمار خارج وطنه، ومن وجهة نظرالدولة المضيفة التي ترغب في جذب واستقطاب هذا الاستثمار وبخاصة في ظروف الدول النامية

- **دوافع المستثمر الأجنبي:**

تتمثل أهم دوافع المستثمرين الأجانب في الاستثمار بالدول الأخرى وبخاصة في الدول النامية فيما يلي:

1. **تحقيق معدل عائد مرتفع على رأس المال:** ذلك لأن الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي هو زيادة العوائد على استثماراته ويتحقق له ذلك من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج الخاصة بالموارد الأولية أو الأيادي العاملة الرخيصة بتلك الدول أو تخفيض تكاليف التصدير، ويكون هذا في ظل إمكانية تحويل عوائد الاستثمار بينما إذا كان هناك قيود على ذلك فإنه يحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة في هذه الحالة[2].
2. **المحافظة على الأسواق الخارجية والرغبة في التوسع:** يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذا الأسواق، إلى إنشاء فروع لمشروعاتهم في هذا الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إليها.وقد تلجأ الشركة إلى إقامة فروع لها بالخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد أيضا من مزايا انخفاض التكاليف، ومن ثم، انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد.

[1] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الأردن ،عالم الكتب الحديث ، 2007 ، ص188

[2] عبد الكريم بعداش،الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري،رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص النقود المالية،جامعة الجزائر 2007-2008 ،ص53

- **دوافع الدولة المضيفة للاستثمار:**

تسعى معظم الدول النامية إلى جلب أكبر قدر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ليس لمعالجة قصور الموارد التمويلية المحلية لدها فقط ، بل لتحقيق العديد من المزايا الأخرى التي تقترن بتدفقات هذه الاستثمارات، وتتمثل أهم هذه الدوافع فيما يلي:

1. **ارتفاع معدل النمو الاقتصادي:** يسهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عن إقامة مشروعات واستثمارات جديدة عادة، وبالتالي، يمثل إضافات للقدرات الإنتاجية بالمجتمع في الدولة المضيفة، مما يسهم في زيادة الناتج المحلي وإرتفاع معدل النمو به[1].
2. **تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:** تمتلك الكثير من الدول النامية حجم كبير من الموارد الطبيعية مثل البترول والمعادن والمناجم ولكن الطاقات الإنتاجية المحلية لديها لا تكفي للاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها بالصورة المطلوبة، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، ومن ثم، إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا تلك التي يتوجه إليها هذا الاستثمار بالدولة المضيفة.

المطلب الثالث: المناخ الاستثماري

أولا.تعريف المناخ الاستثماري:

1. يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف التي تؤثر على حركة رأس المال،كما يعرف أيضا بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية،وتأثر تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات وتشمل هذا الظروف والأوضاع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية زكذا التنظيمات الإدارية.
2. مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف التي يمكن أن تأثرعلى فرص ونجاح المشروع الاستثماري في منطقة او دولة معينة. وتعتبر هذه الظروف عناصر متداخلة تأثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار.وتجدر الإشارة إلى أن درجة التأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة لأخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة سابقا تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة وأخرى نامية[2].

ثانيا.مقومات المناخ الاستثماري:

يتكون المناخ الاستثماري من مجموعة من العوامل المتباينة من حيث الطبيعة إلا أنها متافاعلة فيما بينها وتختلف أهميتها من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخرونذكر هذه العوامل كالاتي:

[1] طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، طبعة1 ، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 ، ص174

[2] سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2007-2006 ص 175

1. النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي: كلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذب الاستثمار. تحسن مناخ الاستثمار وازدياد كفاءة وفعالية السياسات الاستثمار والعكس صحيح .
2. قوانين وتشريعات الاستثمار:وهي عبارة عن القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة من الدول بغض النظر عن مسمياته، بالإضافة إلى مجموعة القوانين والتشريعات المكملة مثل قانون النقد الأجنبي والبنوك، وقانون الضرائب والجمارك، وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار.
3. السياسات الاقتصادية : وهنا نعني بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، إذ كلما كانت هذه السياسة مرنة،واضحة غير متضاربة في الأهداف،تتميز بالكفاءة والفاعلية،تتلائم مع التحولات والمتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحولات العالمية ، كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح[1].

المبحث الثاني.النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم و على الدولة المضيفة، فان العديد من المدارس تناولت هدا الموضوع و كل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى و الفرضيات التي تقوم عليها، و في هدا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى:

المطلب الأول. النظرية الكلاسيكية و النظرية النيوكلاسيكية:

لقد اهتم الكلاسيك بدور رأس المال والتكنولوجيا في تحفيز النمو الاقتصادي،وأظهرت آرائهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاديات النامية، من خلال التخفيف من فجوة الادخار والاستثمار واعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل مثل عرض عنصر العمل، ورأس المال، والبرامج التعليمية، رغم إشارتهم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح، ولم يستطع رواد هذا الاتجاه تفسير الكيفية التي يؤثر بها التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي[2].

وقامت النظرية النيوكلاسيكية على أساس الافتراضات الكلاسيكية والمتعلقة أساسا بفرضية المنافسة الكاملة، واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة النامية منها وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال وذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة حيث ترتفع معدلات الفائدة في الدول النامية، نظرا لندرة رؤوس الأموال فيها ويعتبر أولين 1933 أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال.

لم تستطع النظرية النيوكلاسيكية أن تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر،والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فقد أكدت النظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن أيضا التكنولوجيا والمهارة والإدارة، ولم يشرح النموذج الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير، ونظرا لبساطة وضيق تحليلها، فشلت النظرية في التعامل مع الواقع فافتراضات أولين لقيت قبولا في الحقبتين اللاحقتين لظهورهما، لكن بعد عشرون عاما أصبح أنOhlin مثل هذه النظرية

[1] خيالي حيرة،دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص مالية دولية سنة 2015-2016 ص14

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن ، 2007 ، ص55

غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن قيام تلك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات هو بداهة، وافتراضات غير واقعية[1].

إن هدف تعظيم الربح، ليس هو المحدد الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج بل هناك عوامل عديدة، كمعدل النمو، حجم السوق...الخ، إضافة إلى عدم تفسيرها لكيفية نشأة الاستثمارات الأجنبية، وتفسير حركة تلك الاستثمارات قياسا على حركة التجارة هذه الأخيرة التي تفترض عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من بلد لآخر ولا يستطيع المصدر أو المستورد التأثير على حركة الأسعار.

المطلب الثاني. نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية

أولا. نظرية عدم كمال السوق

لقد اعتمدت العديد من الدراسات النظرية على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها المحلية، وتخضع لسوق احتكار القلة، والتي من شأنها أن تؤثر على سلوك الشركات وتدفعها إلى تدويل وستيفن هيمر Raymond Vernon نشاطها، ويقر رواد هذا الاتجاه، كريموند فيرنون أن قدرة الشركات على الاستثمار Kind Leberger وشارل كيند لبرغر Haymen Steven في الخارج إنما يتوقف على مدى تمتعها بميزات احتكارية تمكنها من المنافسة في البلد المضيف، وهذا ما أكدته نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية تدويل عوامل الإنتاج، ونظرية عدم كمال سوق رأس المال، إلى جانب ذلك هناك عدة صور أخرى لعدم كمال

السوق والتي تمثل حوافز إضافية للشركات العابرة للقارات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، متمثلة في الضرائب، عدم التوازن بين البائعين والمشترين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجودة السلع والمنتجات، وتقوم هذه النظريات على فرضية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وهذا ما أكده شارل كيندر لبرغر عام 1969.

ثانيا. نظرية الحماية

ويقصد بالحماية قيام شركات الاستثمار الأجنبي باستهداف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثمارات والوصول إلى أهدافها .لكن الواقع يثبت أن هناك ضوابط لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي تمارسه هذه الشركات على مستوى العالم تتضمنها مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية، وبالتالي لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط.

نجد أيضا أن هذه النظرية تركز بصورة مباشرة على دوافع هذه الشركات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا، وبذلك فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة .بالدول المضيفة والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة للشركات[2].

[1] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2007 ، ص39

[2] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و أثره عل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، عمان، 2012 ، ص24

ويرى" **هودوينج** "ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة، الخبرة أو الاختراعات...إلخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات بالدول المضيفة من أجل تحقيق الحماية الاستثمارات، ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة، بالإضافة إلى أنه يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثمارات بالأساليب المتاحة الآن، التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، وهذا من خلال مواثيق متفق عليها تقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة.

المطلب الثالث. نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الانتقائية لجون دينج:

أولا. نظرية دورة حياة المنتج:

تربط كل من التجارة والاستثمار المباشر من خلال إضافة **vernon**" إن دورة حياة المنتج" **لفرنون** بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية ، حيث تأسس هذا النموذج بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية أين تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، ففي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع ا الشركات في الدول المتقدمة أكد" **فرنون** "أن تميزها يعود أساسا إلى اهتمامها بالبحث والتطوير وتخصيصها موارد مالية معتبرة كنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض إذ يمكن لشركات المنافسة إنتاج نفس المنتوج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي إلى تطوير منتوج بديل، ومن ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطن تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتوج في البلدان المضيفة[1] .

في هذا السياق يميز" **فرنون** "بين مراحل في دورة حياة المنتج التي هي :

1. مرحلة تقديم المنتج :حيث يتأثر قرار شراء المستهلك في هذه المرحلة بعدة عوامل منها:
   - مقاومة بعض المشترين لإحلال المنتج الجديد محل المنتج القديم
   - قلة المنافسون في السوق
   - ارتفاعا سعر المنتج نتيجة ارتفاع التكاليف
   - مقاومة توزيع المنتج الجديد
   - كثافة الحملات الإعلانية
2. مرحلة النمو:

المنتج بالقبول من جانب السوق ويتأثر قرار شراء المستهلك في هده المرحلة بجملة عوامل هي المرحلة التي يتصف منها :زيادة عدد المنافسين، اتجاه الأسعار نحو الانخفاض.

[1] خيالي خيرة، المرجع السابق، ص24

3. مرحلة النضج:

خلال هده المرحلة تتزايد مبيعات السلعة ولكن بمعدلات اقل من المعدلات السابقة ، وان المنافسة الشديدة في هده المرحلة تؤدي إلى تخفيض الأسعار وتزداد نفقات التسويق ويتأثر قرار شراء المستهلك في هذه المرحلة فيما يلي:

- إجراء تعديلات علي المنتجات
- انخفاض عدد المنافسين وبالتالي بقاء المؤسسات الكبيرة التي تتصف بمزايا تنافسية

4. مرحلة التشبع:

في هده المرحلة تقل المبيعات وبالتالي لابد من التفكير في إحلال المنتج بمنتج آخر وتتأثر قرارات الشراء في هذه المرحلة بما يلي:

- حدوث تغيرات في منافذ التوزيع.
- زيادة معدل استبدال سلعة بسلعة جديدة.

5. مرحلة الانخفاض:

تنخفض المبيعات خلال هده المرحلة نتيجة التقدم التكنولوجي والتغير في احتياجات ورغبات المستهلكين أن الاسم والعلامة التجارية يساعدان المستهلك على معرفة السلعة التي يحتاج إليها من بين السلع المعروضة لكي يتمكن من التفرقة ما هو ملائم لإشباع حاجاته وما هو غير ملائم.

ثانيا. النظرية الانتقائية لجون دينج :

سميت هذه النظرية بالانتقائية لأنها تفسر كيفية الاختيار) الانتقاء (بين ثلاث سياسات رئيسية تتضمن العمل الاقتصادي الدولي و هي الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير و الترخيص.

خلافا للنظريات السابقة التي تركز على عامل واحد في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النظرية الانتقائية ل داننج (Dunning) تعتمد على ثلاثة عوامل مجتمعة هي:

- الميزة الاحتكارية الخاصة،
- عوامل التوطن المقارنة،
- الاستغلال الذاتي للميزة الاحتكارية الخاصة[1].

و حسب هذه النظرية، فإن توفر الميزات الاحتكارية الخاصة لدى المستثمر الأجنبي هي الشرط الأول الذي يدفعه إلى تدويل نشاطه عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير أو الترخيص .غير أن دافع الاستغلال الذاتي لهذه الميزات يجعل هذا المستثمر يمتنع عن منح الترخيصات للغير ، و بالتالي يبقى أمامه طريقين فقط لغزو الأسواق الخارجية هما :الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير .و من المتوقع أن يكون الاختيار هو الاستثمار الأجنبي المباشر متى كانت عوامل التوطن المقارنة

[1] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ،مصر، الدار الجامعية ، 2003 ، ص49 -50

بين الدولة الأصلية للمستثمر و بقية الدول تؤيد الإنتاج في هذه الأخيرة .أما إذا كان العكس – عوامل التوطن المقارنة تؤيد الإنتاج في البلد الأصلي للمستثمر – فإن الاختيار سيكون التصدير عوض الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يمكن تلخيص عوامل التوطن المقصودة في هذه النظرية في" عوامل جذب و عوامل دفع .فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية .فالقيود على التوسع و زيادة الضرائب ما هي إلا عوامل الدفع في الدولة الأم . أي أنها عوامل تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم .أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر)."

و أهم ما يميز هذه النظرية هو ربطها بين الأشكال المختلفة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل توافر المزايا الاحتكارية و مزايا الاستخدام الداخلي و المزايا المكانية، حيث أنه في حالة توافر تلك الشروط فإن الشركة تلجأ إلى الاستثمار في الخارج . أما في حالة عدم وجود مزايا تنجم عن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و كذلك عدم توافر مزايا الموقع أو توافر هذه المزايا بدرجة غير كافية فإنه من الأفضل في هذه الحالة القيام بإبرام العقود و الاتفاقيات بين الشركة التي تمتلك المزايا الاحتكارية و بين الطرف الذي يريد الاستفادة من هذه المزايا. و إذا دققنا النظر في العوامل الثلاثة التي اعتمدتها هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر ، نجدها غير متوفرة في الدول النامية و شركاتها مما يعني انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من هذه الدول و شركاتها في الخارج .و لتجاوز هذا القصور في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية اتجاه الدول المتقدمة، أدخل دانيج في تحليله ما يعرف بدورة الاستثمار و التنمية " التي تنطوي على فرضية مؤداها أن ميل دولة ما للانخراط في الاستثمار الأجنبي المباشر(معبرا عنها بمتوسط نصيب الفرد المطلق و النسبي –أي المقارن بالدول الأخرى – من الدخل) التي تكون قد بلغتها[1].

و ميز دانيج بين أربعة مراحل لهذا النمو هي:

- المرحلة الأولى: تنتمي إلى هذه المرحلة الدول التي يكون فيها " متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي أقل من 400 دولار أمريكي. و هي حالة أغلب الدول النامية .و تتميز هذه المرحلة بافتقار هذه الدول لميزات التوطن المقارنة أي عدم توفرها على عوامل الجذب الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و عدم امتلاك شركاتها المحلية للميزات الاحتكارية الخاصة بها التي تمكنها من الاستثمار في الخارج.
  إن هذا الوضع يجعل الدول النامية غير قادرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر(الوارد) و لا تتمكن شركاتها من الاستثمار في الخارج (الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر). و بهذا تفسر النظرية الانتقائية انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتجاهين بالنسبة لكل دولة تكون في هذهالمرحلة من نموها الاقتصادي ، و تكتفي الشركات الدولية للدول الأخرى بالتصدير إلى الدول النامية و إبرام عقود التراخيص مع الشركات المحلية لهذه الأخيرة.
- المرحلة الثانية: يصنف انتماء أي دولة إلى هذه المرحلة عندما يكون متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج الوطني الإجمالي ما بين 400 و 1500 دولار أمريكي .و تفترض النظرية الانتقائية أن عوامل توطن(الجذب) الاستثمار

[1] رضا عبد السلام، المرجع سبق ذكره ص 53

الأجنبي المباشر قد تحسنت إلى المستوى الذي يحفز فيه الشركات الأجنبية على استبدال سياسات التصدير و التراخيص بالاستثمار الأجنبي المباشر مما يعني بداية تدفق هذا الأخير إلى الدول التي بلغت المرحلة الثانية في نموها الاقتصادي، هذا مع استمرار وضع الشركات المحلية بخصوص عدم امتلاكها للمزايا الاحتكارية كما هو الحال في المرحلة الأولى الشيء الذي يعني انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المعنية بهذه المرحلة[1].

- المرحلة الثالثة: و هي المرحلة التي يكون فيها " نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ما بين 2000و 4750 دولار أمريكي ".حيث يتواصل تحسين عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بالإضافة إلى بداية امتلاك الشركات المحلية للدولة التي تبلغ هذه المرحلة بعض الميزات الاحتكارية و التي تمكنها من منافسة المستثمرين الأجانب في الداخل مع إمكانية استثمارها خارج وطنها في الدول التي تتوافر فيها عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر.

و بهذا فإن الدولة التي تصل إلى هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي ستعرف تدفقا مزدوجا في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ستجذب هذا الأخير إليها و في نفس الوقت ستدفع بشركاتها إلى الاستثمار في الخارج[2].

أي ستشهد استثمار أجنبي مباشر وارد إلى الداخل في النشاطات التي تتوافر فيها عوامل توطين (جذب) مناسبة، و آخر صادر إلى الخارج في النشاطات التي لا تتوافر فيها عوامل توطين الاستثمار محليا و إنما توجد هذه العوامل في دول أجنبية.

- المرحلة الرابعة: و هي مرحلة متطورة تسمح للمستثمرين المحليين من امتلاك ميزات احتكارية قوية تدفعهم إلى البحث عن أسواق خارجية، خاصة عندما يتزامن توافر هذه الميزات مع عدم ملاءمة عوامل التوطن المحلية لاستغلالها (الميزات) .و بالتالي يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج و يقل نظيره إلى الداخل مما يجعل البلد المعني مستثمرا صافيا في الخارج عكس ما كان عليه في المراحل السابقة.

و بهذا التعديل الذي أدخلة دانتج على نظريته، فقد تمكن من إكسابها طابعا ديناميكيا يسمح بدراسة أثر التغير في طبيعة الميزات الاحتكارية و عوامل التوطن على نمط و اتجاه نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن تخليص تيار التحليل الاقتصادي الحديث لهذا الاستثمار من أحد أوجه الانتقاد الرئيسة و المتمثل في عدم قدرته على تفسير تدفقات الاستثمار محل الاهتمام من دولة نامية.

المبحث الثالث. التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية

يرجع تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى بداية القرن التاسع عشر تزامنا وقيام الثورة الصناعية حيث ساعد اتساع التجارة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج أوروبا من أجل الاستثمار، وكان يقوم بهذا الاستثمار شركات تابعة للدول الاستعمارية .

[1] رضا عبد السلام، المرجع سبق ذكره ، نفس الصفحة

[2] خيالي خيرة، المرجع سبق ذكره ص29

المطلب الأل. التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر:

ولقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر على حجمه وطبيعته وهيكله، و يمكن إيجاز تلك المراحل في النقاط التالية:

أولا. تطورات تدفقاته خلال الفترة {1800-1945}:

ما كان للاستثمار المباشر الأجنبي أن يبرز بشكله الحالي المستقل بذاته، لولا ظهور حركة رؤوس الأموال و تطوّرها التي اتخذت في بدايتها شكل رأس المال التجاري على صيغة الأوراق المالية لأجل الحصول على عوائد، لتتطوّر أكثر متخذة عدّة أنماط من بينها الاستثمار المباشر الأجنبي[1].

لقد صاحب ظهور حركة رؤوس الأموال الدولية انتشار أعمال المصارف (البنوك) و ظهور الدول الحديثة بأوروبا في القرن 15، تم بدأت تتوسع شيئا فشيئا ما بين المدن التجارية الحديثة (جنوة ، البندقية ، لندن ، أمستردام .....الخ).

و في هذا الشأن سنقوم بعرض صورة عن الاتجاهات العالمية لهذه الظاهرة وفق تلك الحقبتين التاريخيتين.

- **المرحلة الأولى {1800-1913}:** و التي اصطلح عليها في الكثير من الدراسات بـ" العمر الذهبي للاستثمار الدولي"، أين اتّسمت هذه المرحلة بالحرية الاقتصادية، و كذلك حرية التبادلات التجارية فيما من الدول إلى جانب الهيمنة البريطانية التي استطاعت أن تحدّد الإطار العام للعلاقات الدولية قبل أن تلتحق بها الدول الأخرى[2].

في هذه المرحلة، حركة الاستثمار الدولي اتّسمت بما يلي:

1- جل الاستثمار الدولي كان في الأساس من أصل أوروبي، و نلتمس هنا أن بريطانيا العظمى تكاد تكون الدولة الوحيدة التي كانت تستثمر في الخارج خاصة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر،

و استثماراتها كانت تجري بشكل متوازي مع تطور التجارة الخارجية البريطانية و هيمنتها.

2- أخد الاستثمار الدولي شكل العمليات الخاصة التي جسدتها كل من البنوك و الأفراد و الشركات الأخرى ذات الطابع الخاص بناءا على مبدأ الحرية الاقتصادية للفرد الذي سمح لهم بحرية المبادرة للاستثمار في الخارج. و لكن ذلك لم يكن ليمنع تدخل الدولة لتفرض استثناء واضحا و الذي أخر إلى حدّ ما بذلك المبدأ و على سبيل المثال الضغط الخفي و المستمر الذي مارسته السلطة الفرنسية من 1895 إلى 1912 على أصحاب المداخيل الفرنسيين من أجل حملهم على الاكتتاب في القروض الروسية العديدة.

- **المرحلة الثانية {1914-1945}:** أي ما بين الحربين و هي المرحلة التي تميّز فيها الاستثمار الدولي بالتقهقر و ذلك بسبب الأحداث المختلفة التي شهدتها هذه المرحلة و التي كان لها انعكاسات واضحة عليه.

[1] منور أوسرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الخاص الأجنبي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الثاني، 2004 ، ص105

[2] قوبدري كريمة، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستيرتخصص مالية دولية،سنة 2010-2011،ص26

ثانيا. تطورات تدفقاته خلال الفترة {1946-1973}

يهمّنا في البداية قبل أن نعرض بشكل جوهري توجّهاته و طبيعته و حجمه خلال هذه المرحلة، أن نشير إلى أهم الأحداث التي ميّزت هذه المرحلة و خاصّة تلك التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، و التي كان لها انعكاسات واضحة على الاستثمار الدولي، و الاستثمار المباشر الأجنبي خصوصا.

عند بداية هذه المرحلة شهدت الساحة الاقتصادية الدولية آنذاك عدد من الترتيبات التي كان لها إلى جانب الأحداث التي ميزت هذه المرحلة انعكاسات واضحة على تطورات الاستثمار المباشر الأجنبي. و كانت مختلف الترتيبات التي بدأ سريانها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[1]،

و خاصة إقامة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة الجات، مقترنة بانطلاق ما أطلق عليه فيما بعد " النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي"،

هي مفتاح العملية التي شجعت التدويل التدريجي للاقتصاد العالمي، فقد وفرت هذه المؤسسات . وسط جو من الاستقرار الاقتصادي النسبي . الإطار لعملية تحرير تدريجية لكنها مستمرة، اقتصرت في البداية على التجارة و المدفوعات الدولية، ثم امتدت فيما بعد إلى تحركات رأسمال.

ولقد سميت هذه الفترة بالعصر الذهبي للاقتصاد الدولي، إذ شهد خلالها زيادة حجم التجارة و انتعاش اقتصاديات أوربا الغربية و اليابان، فضلا عن التطورات الذي خصّت الاستثمار المباشر الأجنبي.

ثالثا. تطورات تدفقاته خلال الفترة {1974-1985}

عرفت هذه الفترة إنزلاقات خطيرة مست بالدرجة الأولى الاقتصاد العالمي، و تمثلت معالمها أساسا في:

- انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة و الذي أحل محلّه نظام أسعار الصرف العائمة
- الأزمة البترولية خلال المنتصف الأول من السبعينات على إثر الحرب العربية الإسرائيلية وما انجر عنها من ارتفاع أسعار النفط، و انعكاسها على العلاقات الدولية
- اندفاع الدول النامية من خلال منبر الأمم المتحدة إلى المناداة بنظام دولي جديد يخدم مصالحها المتعلقة بالتنمية الشاملة.

و على غرار ذلك تميّز الاستثمار المباشر الأجنبي بالتذبذب في اتجاهاته، إذ في الوقت الذي عرف فيه الاستمرارية في التوسع و الانتشار خاصة بين الدول المتقدمة من خلال الاستثمار المتقاطع، زاد في حدّة تراجعه من خلال تدفقاته الواردة إلى الدول النامية.

في هذا السياق سنعمد إلى متابعة التطورات و التوجهات التي مسّت تدفقاته على ثلاثة مستويات:

1. على المستوى العالمي: شهدت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي سواء الوارد منه أو الصادر تزايدا مستمرا خلال هذه المرحلة، الأمر نفسه ينسحب على مخزوناته، إذ بعدما كان يبلغ حجم الصادر منه سنة 1970 تقريبا 14 مليار دولار

[1] منور أوسرير، نذير عليان ، المرجع سبق ذكره، ص105

أضحى أكثر من 62 مليار دولار سنة 1985، في حين بالنسبة للوارد منه عالميا فقد قدر سنة1985 بـ57,5 مليار دولار تقريبا بعدما كان 26,5 مليار دولار تقريبا سنة 1975 و حوالي 12,6 مليار دولار سنة 1970[1].

2. على مستوى الدول المتقدمة: فقد استمر من خلالها وإليها الاستثمار المباشر الأجنبي في الانتشار و التوسع بالرغم من الأزمات التي شهدتها هذه الفترة خاصة في بدايتها.
3. على مستوى الدول النامية: إن الشواهد التاريخية و ما تضمّنته من إحصائيات أكّدت تراجع نصيبها من تدفقاته الواردة إليها منذ بداية السبعينات و يعود ذلك إلى عدّة عوامل و هي:

- بغية تحقيق التنمية الشاملة، توجّه معظمها إلى تطبيق سياسات تنموية إلى الحد أين توصلت فيه إلى الاستدانة بغية الحصول على التكنولوجيا و تمويل مختلف احتياجاتها التنموية، و لقد صادف هذا التوجّه بروز القروض المصرفية كشكل قوي من تدفقات رأس المال.
- تطبيق معظم الدول النامية لأساليب معادية للشركات الأجنبية و هي أساليب ترجمت في حقيقة أن استثمارات هذه الشركات غير مرغوب فيها، و لقد تجلّت هذه الأساليب في تأميم الأصول الأجنبية و خاصة منها البترولية التي كانت موجودة داخل أقاليمها، بالإضافة، إلى المصادرة و الاستيلاء.
- تلك التوجهات التي سلكتها الدول النامية في عمومها و الظروف التي كانت تميّزها، كانت في نظر الشركات الأجنبية تمثل درجة أكبر من المخاطرة، الأمر الذي دفع بها بصفة خاصة، و الدول الأصلية بصفة عامة إلى اتخاذ قرارات تصرفها عن جعلها مواقع مؤهّلة للاستثمار فيها[2].

رابعا. تطورات تدفقاته بالتزامن مع بروز البوادر الأولى للعولمة إلى الآن:

عرفت هذه الفترة توسعا كبيرا و متزايدا لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، و كان ذلك بفعل عوامل عديدة تجلت أساسا في التغيرات التي مست العلاقات الاقتصادية و السياسية الدولية، و لقد شهدت هذه الفترة ما يلي:

- سقوط المعسكر الشرقي، وهبوب رياح الديمقراطية على دول أوروبا الشرقية، و انهيار الإتحاد السوفيتي في سنة 1989، مما فسح المجال أمام الدول الشرقية لأجل التغيير السياسي و الاقتصادي، الأمر الذي جعلها حاليا تعرف باسم الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية.
- بروز البوادر الأولى للعولمة الاقتصادية، و ذلك منذ بداية عقد التسعينات عبر فتح الأسواق و إزالة القيود و الزيادة الملحوظة للتجارة الدولية و لحجم التبادلات المالية و تدفقات رؤوس الأموال، و بروز قوة الشركات متعدّدة الجنسيات و توسعها الهائل و كذلك الثكتلات الاقتصادية و التقدم التكنولوجي و الالكتروني المدهش...الخ.
- تسارع الدول النامية نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، عبر تطبيق مختلف الإصلاحات و ذلك بفعل عوامل متعددة، منها اتساع فجوة التنمية بينها و بين الدول المتقدمة ، أزمة الديون الخارجية...الخ.

[1] قويدري كريمة، المرجع سبق ذكره ، نفس الصفحة

[2] منور أوسرير، نذير عليان ، المرجع سبق ذكره،نفس الصفحة

- الانتقال من GATT إلىOMC الذي كان نتاج لمفاوضات ماراطونية كلّلت بعدها بموجب دورة أورجواي 1994 بتوقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية و ما انجر عنها من تدابير كان لها انعكاسا على التجارة و الاستثمار من خلال وضع إجراءات تنظيمية للتجارة العالمية و حقوق الملكية الفكرية و تحرير تجارة الخدمات و إجراءات التجارة المتصلة بالاستثمار.

لقد أجمع الكثير من الخبراء و المهتمّين بقضايا العولمة، و مختلف التحوّلات التي أضحت تميّز الساحة الاقتصادية العالمية، أنّ من بين المؤشرات التي تبرز حقيقة بداية بروز البوادر الأولى للعولمة الاقتصادية مؤشّر الاستثمار المباشر الأجنبي و تسارع الدول التي كانت تبدي مواقف معادية له لتشجيعه و تجسيد " الباب المفتوح " أمامه.

لقد تزايدت بشكل مندهش و ملحوظ تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي خاصة في السنوات العشر الأخيرة و زيادة مساهمته في تحقيق انتعاش أكثر في الإنتاج العالمي، إذ من خلال الإحصائيات التي استعنّا بها تتبلور حقيقة أنّه يتمتّع بقدرة أكبر على تعزيز و تدعيم التكامل العالمي و هو ما يشكّل مؤشرا و مظهرا للعولمة الاقتصادية، الأمر الذي أشّر على بروز أكثر للشركات متعدّدة الجنسيات من خلال ضخامتها و تنوّع أنشطتها وانتشارها الجغرافي أين أضحت باعتبارها أداة رئيسية لتجسيد الاستثمار المباشر الأجنبي شيئا فشيئا تخلق نظاما للإنتاج العالمي المتكامل على مستوى الدول.

لقد تولّد لدى الدول النامية عموما وعي بضرورة البحث عن سبل جديدة لتدعيم عملية التنمية و كذلك تنويع مصادر الدخل، الأمر الذي جعلها تفكّر جديا في إفساح المجال أكثر أمام الاستثمار المباشر الأجنبي للاستفادة من مختلف الفوائد التي يمكنها جنيها من وراءه، إلى جانب أنها أضحت تدرك بما لا يستدعي الشك أنّ تشجيعه و تحسين أدائه بخصوص اجتذابه سبيل للاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي.

و بالفعل تسارعت معظمها في إزالة المعوقات التي تحول دون السماح بدخوله و تكثيف الجهود و الحرص الذي تبديه حكوماتها لأجل تحقيق مناخ استثماري آمن و مستقر كل هذا اعتبره الكثير من الخبراء في هذا الشأن خطوة تؤشّر فعلا على بروز حقيقة العولمة، و أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في تدعيم مختلف الاقتصادات وخاصة منها النامية[1].

المطلب الثاني. الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر:

شهد العالم تطورا واضحا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى سنة 2000 حيث ارتفع من 310.9مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة 1992 حتى 1997 إلى 1388 مليار دولار سنة 2000 إلا أنه بعد سنة 2000 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا إذ بلغت 817.6 مليار دولار سنة 2001بنسبة انخفاض حوالي 41 في المائة لتصل إلى أدنى انخفاض سنة 2003 إذ بلغت 559.6 مليار دولار، يرجع هذا الانخفاض إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك وتوجه الاقتصاد العالمي إلى التباطؤ وتراجع قيمة الأصول مع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية التي تشكل نحو 56 في المائة من عمليات التمويل لصفقات الاندماج والتملك فضلا عن أحداث 11 سبتمبر 2001 التي زادت من حالات عدم اليقين لدى المستثمرين، وكذلك الحرب في منطقة الخليج والتي أثرت على أسواق النفط والذهب والأوراق المالية، إلا أنه بعد سنة 2003نلاحظ ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى 1833 مليار دولار وهو مستوى يتجاوز المستوى القياسي المسجل في سنة 2000 يعود هذا الارتفاع إلى الأداء الاقتصادي العالي في معظم أنحاء العالم فضلا عن عمليات الاندماج والتملك إذ بلغت قيمة عمليات الاندماج والتملك1100 مليار دولار،

سنة 2007 حيث ساهمت هذه الأخيرة في تغلب الشركات الأم على مشكلة نقص التمويل بسبب الأزمة المالية العالمية[2].

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة، عمان، 2006 ، ص235

[2] منور أوسرير، نذير عليان، المرجع سبق ذكره، ص10

جدول رقم : 1 يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والتوزيع الإقليمي له خلال الفترة (2005-2015) (مليار دولار)[1]

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي العالم	310.9	612.9	1086.8	1388	817.6	678.8	559.6	742.1	945.2	1305.9	1833
أولا:الدول المتقدمة	180.8	472.7	828.4	1108	571.5	489.9	366.6	418.9	590.3	857.5	1248
اروبا الغربية	100.8	263	500	797.4	368.8	380.2	310.2	281.2	515.4	686.2	848.5
الولايات المتحدة الامريكية	60.3	174.4	283.4	314	159.5	62.9	29.8	135.8	101.5	175.4	234
الاتحاد الاروبي	95.8	249.9	479.4	671.4	357.4	374	295.2	204.2	486.4	531.1	804.3
ثانيا: الدول النامية	118.6	194.1	231.9	252.5	219.7	157.6	172	283.1	314.3	379.1	500
إفريقيا	5.9	9.1	11.6	8.7	19.6	11.8	15	11	15.2	12.5	53
أمريكا اللاتينية والكاريبي	38.2	82.5	101.4	97.5	88.1	51.4	49.7	94.3	75.5	93	146
آسيا والمحيط الهادي	74.5	102.4	112.9	146.2	112	94.5	107.3	154	178.2	224.8	251
اسيا	74.1	102.2	112.6	146.1	111.9	94.4	101.1	153	177.7	220.9	248
جنوب وشرق آسيا	69.6	92.1	109.1	142.7	102.2	86.3	96.9	195	168	210	246
أروبا الوسطى والشرقية	11.5	24.3	26.5	27.5	26.4	31.2	21	32.2	31	57.3	86

المصدر : حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان،2011،ص95

[1] مؤتمر التجارة للتجارة والتنمية،(UNCTAD)، نشرة صحفية بتاريخ27 جوان 2013،ص2.

من الجدول السابق نلاحظ أن الدول المتقدمة تستحوذ على حصة الأسد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ بلغت 1102مليار دولار سنة 2000 أي ما يعادل 80 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي تركزت معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 514 مليار دولار ودول أوربا الغربية،

في حين تمثلت حصة الدولة النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ب 252.5 مليار دولار أي ما يعادل 18في المائة من هذه التدفقات تركزت معظمها في دول آسيا بنحو 146 مليار دولار، أما دول إفريقيا تقدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها ب 9 مليار دولار فقط.

بالنسبة للدول النامية يلاحظ أن هناك ارتفاع كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012إذ بلغت 283 مليار دولار من إجمالي الاستثمار الأجنبي العالمي، لتبلغ ذروتها سنة 2015 بنحو 500 مليار –دولار هذا الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية خلال الفترة 2005 2015 يؤكد أن البلدان النامية أصبحت أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ نجد أن معظم القطاعات .أصبحت مفتوحة وخصوصا في البلدان التي طبقت سياسات الإصلاح الاقتصادي .

قد أثرت أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2007 على الأسواق المالية وأسفرت على ظهور مشاكل في السيولة في الكثير من البلدان، نتيجة لذلك بدأت أنشطة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود تتباطؤ بشكل كبير بسبب الاضطراب المالي في الاقتصاد العالمي، ففي النصف الأول من عام 2008 .كانت قيمة هذه الصفقات أقل بنسبة 29 في المائة عما كانت عليه في النصف الثاني من عام2007 أما بالنسبة للاستثمارات الواردة لسنة 2008 فقد استقرت عند قيمة 1744 مليار حسب تقرير الأنكتاد سنة 2011بانخفاض يقدر ب 11.5 في المائة عن المستوى المحقق في سنة 2007 والمقدر ب 1971 ، إلا أن مجموعة الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقال لم تنخفض بها

الاستثمارات على العكس حيث وصلت إلى .حوالي 658 مليار دولار و 121 مليار دولار على الترتيب سنة 2008 .

جدول رقم : 2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق خلال الفترة(2008-2010)

الاقتصاديات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بمليارات الدولاراتالأمريكية		
المناطق	2008	2009	2010
العالم	1744	1185	1244
الاقتصاديات المتقدمة	965	603	602
الاقتصاديات النامية	658	511	574
افريقيا	73	60	55
امريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	207	141	159
غرب آسيا	92	66	58
جنوب وشرق جنوب شرقي اسيا	284	242	300
جنوب شرق اروبا وكومنولت الدولة المستقلة	121	72	68

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،" تقرير الاستثمار العالمي : 2011 أشكال الإنتاج الدولي ، والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال"، عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف،2011 ص4

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا بنسبة 32 في المائة سنة 2012 وهو مستوى لم يشهد له مثيل منذ ما يقارب 10 سنوات في المقابل ولأول مرة على الإطلاق تنال الاقتصاديات النامية من الاستثمار الأجنبي أكثر مما نالته البلدان المتقدمة، حيث شكل نصيبها 52 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بالرغم من أنها سجلت انخفاضا طفيف نسبته 4 في المائة، من بين التدفقات الواردة إلى الدول النامية، حيث ظلت التدفقات في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي في مستويات تاريخية من الارتفاع وإن كان نموها قد شهد فتورا في زخمه، وسجلت إفريقيا ارتفاعا سنة 2012 في تدفقات الاستثمار .الأجنبي المباشر مقارنة مع السنوات السابقة[1] .

جدول رقم:3تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر حسب المناطق 2011-2012

المنطقة	2011	2012
الدول المتقدمة	**880**	**517**
الاتحاد الأوروبي	**490**	**216**
أمريكا الشمالية	**263**	**204**
الدول النامية	**725**	**729**
إفريقيا	**48**	**55**
أسيا	**431**	**415**
شرق و جنوب شرق أسيا	**333**	**334**
جنوب أسيا	**44**	**32**
غرب أسيا	**53**	**48**
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	**244**	**256**
الدول المتحولة	**95**	**84**
العالم	**1700**	**1330**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014 ص 70

أما على صعيد الدول العربية نلاحظ ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للسنوات1996 1997و 1998 ثم انخفضت سنتي 1999 و 2000 لترتفع بعد سنة 2000 إذ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية 257.8 مليار دولار بنسبة 8.4 في المائة من إجمالي الاستثمار 2007،و 2.4 في المائة من إجمالي - الأجنبي المباشر العالمي المتراكم للدول النامية خلال الفترة1996 الاستثمار العالمي خلال نفس الفترة، حيث تصدرت السعودية الترتيب ب 63 مليار دولار بنسبة 24.5 في المائة من إجمالي الاستثمارات التراكمية نحو الدول العربية

[1] مؤتمر التجارة للتجارة والتنمية،(UNCTAD)، نشرة صحفية بتاريخ27 جوان 2013،ص2

(انظر الملحق رقم01)

هذا الارتفاع جاء نتيجة الجهود التي بذلتها الدول العربية من التسعينات تهدف للوصول إلى بيئة استثمارية مواتية لجذب المستثمرين سواء ما تعلق بالأطر التشريعية المنظمة للاستثمار أو الجهود الترويجية المتنوعة التي يؤديها، حيث أصبحت سياسة تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هدفا جوهريا تتنافس عليه جميع البلدان النامية ومنها العربية :مما انعكس بالإيجاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها وهذا ما يوضحه الجدول الآتي[1] .

جدول رقم : 4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة (2004-2015)

البيان	إجمالي الدول العربية	إجمالي الدول العربية من الدول النامية %	إجمالي الدول العربية من العالم %
2004	3582	14.48	0.92
2005	7288	16.32	1.51
2006	8740	14.03	1.26
2007	2495	8.20	0.22
2008	2629	9.11	0.18
2009	7711	5.12	0.94
2010	8074	3.51	1.12
2011	15682	1.04	2.81
2012	23219	1.07	3.12
2013	44103	4.50	4.60
2014	61877	3.77	4.73
2015	72368	2.34	3.94

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21) دولة انظر الملحق رقم1 .

انخفاضا من 68.6 مليار دولار سنة 2010 بمعدل 37.4 في المائة إلى 43 مليار دولار سنة 2011 مقارنة .مع 76.3 مليار دولار سنة 2009 و 96.3 مليار دولار سنة2008 حيث مثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 2.8 في المائة من الإجمالي العالمي و 6.3 في المائة من إجمالي الدول العربية النامية، إلا أن حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية

[1] كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مع دراسة مقارنة في الصين، تركيا، مصر و الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2012-2013 ، ص6

قد شهدت تذبذبا حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط بلغ 4.5 في المائة خلال الفترة ما بين سنتي 2005 و 2007 إلى 5.4 في المائة سنة 2008 ثم إلى 6.4 في المائة سنة 2009 ، قبل أن تتراجع إلى 5.2 في المائة سنة2010 ثم إلى 2.8 في المائة سنة 2011يرجع السبب إلى انخفاض إجمالي صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود ، الدولية في الدول العربية من 9.8 مليار دولار خلال سنة 2008 إلى 9 مليار دولار خلال سنة :2011 وهذا ما يوضحه الجدول الآتي [1]:

جدول رقم : 5 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية خلال الفترة(2008- 2011)

البيان	2008	2009	2010	2011
إجمالي الدول العربية	96.258	76.295	68.57	42.960
إجمالي الدول العربية من الدول النامية%	14.8	14.7	11.1	6.3
إجمالي الدول العربية من العالم%	5.4	6.4	5.2	2.8

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية2011

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 ، ص27

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق ندرك أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي كان ولا يزال محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي عن طريق الأشكال المختلفة التي يتدفق بها عبر مختلف دول العالم، حيث نجد أن المناخ الاستثماري يلعب دورا مهما في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذلك تسعى مختلف دول العالم لمحاولة تحسن مناخها الاستثماري بمختلف مكوناته، ويعود السبب في ذلك للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض باقتصاديات الدول المضيفة له.

الفصل الثاني

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الثاني:

يعتمد الإطار النظري لتقدير العلاقات القياسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إما على النموذج التقليدي الحديث(Neo-Classical Model)

أو على نموذج ، (Endogenous Growth Model)النمو الداخلي حيث يعتبر النموذج التقليدي الحديث أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لزيادة حجم الاستثمار في الدولة المضيفة ومن ثم زيادة كفاءته ،كما أن الفهم الرسمي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بدأ مع سلسلة أعمال هارود-دومار، و قد ركز هذا الفكر على أن معدل النمو الاقتصادي يتحدد بالتقدم التكنولوجي، إلاّ أنهم لم يوضحوا الآلية التي من خلالها ينتقل تأثير التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي ، أما نموذج النمو الداخلي فإنه يعبر عن النمو كدالة في التقدم التكنولوجي كما أنه يشير إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو في الاقتصاد المضيف من خلال دوره في نقل التكنولوجيا والمعرفة وسوف نتعرض لهذه الآثار بالتفصيل في هذا الفصل الذي قسمناه إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي والعوامل المحددة له
- المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
- المبحث الثالث:التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

المبحث الأول. مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

نظرا لوجود علاقة بين مفهوم النمو و التنمية فإنه عادة يتم نوع من الخلط بين المفهومين و لهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل من النمو الاقتصادي و التنمية، و المقاييس المستعملة لقياسهما.

المطلب الأول. مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة.

كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب القرد من الدخل الحقيقي، وهذا المفهوم يعني مايلي:

1. أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي ، بل لا بد و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني . وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما و يزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي[1].
2. أنّ النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة .فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته. و من ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.
3. إنّ النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيما لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا.

هكذا فإنه لابد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات ، وأن تكون نوعيتها أفضل ، فكلما تسارع نمو اقتصاد

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان غظية ناصف ، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة بالإسكندرية ، 2000 ، ص51

بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لابد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة في الموارد الطبيعية ورأس المال واليد العاملة والتقنية[1] .

المطلب الثاني. مقاييس النمو الاقتصادي

هناك بعض المقاييس المعتمدة التي تعبر عن الوسيلة التي من خلالها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية، وقد تباينت من مفكر إلى آخر، وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه اعتمدنا معيار الدخل لتحديد مقاييس النمو الاقتصادي، إلا أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية وهي الأمور التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به ومنها:

1. **الدخل الوطني (الناتج الحقيقي)**

إن قيمة كل ما ينتج من سلع وخدمات في سنة معينة تساوي الناتج الوطني الإجمالي، ويقاس معدل نمو .إقتصاد ما بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني بدلا من متوسط **"meade"** حيث اقترح الأستاذ نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول ذلك أن زيادة الدخل أو نقصانه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصادي عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، في المقابل نقص الدخل القومي لا يعني تخلف اقتصادي عند انخفاض عدد السكان بمعدل .أكبر، إضافة إلى عدم الاستفادة منه إذا انتشرت الهجرة من وإلى الدولة[2] .

1. **متوسط الدخل**

حيث يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي الأكثر استخداما وصدقا عن قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

2. **الدخل القومي الكلي المتوقع:**

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد تكون للدولة موارد كامنة وإمكانيات مختلفة للاستفادة من هذه الموارد كالتقدم التقني، حيث تؤخذ في

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2000 ، ص12

[2] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة ، عمان، الأردن، ص34 .

الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار لم يلقى أيضا القبول في الأوساط الاقتصادية لصعوبة .تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل[1] .

3. **معادلة سنجر Singer**

وضع" **سنجر** "معادلة للنمو الاقتصادي في سنة 1952 وهي دالة لثلاثة عوامل :

D = Sp – R

حيث أن :

D = معدل النمو السنوي لدخل الفرد؛

S = هي معدل الادخار الصافي؛

P =إنتاجية رأس المال؛

R =معدل نمو السكان السنوي.

في هذا الصدد افترض" **سنجر** "قيما عديدة لهذه المتغيرات لهي:

S =6في المائة من الدخل القومي؛

P =0.2في المائة؛

R =1.25في المائة؛[2]

المطلب الثالث. محددات النمو الاقتصادي

1. **كمية ونوعية الموارد البشرية:**

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن

عدد السكان ÷ .معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن الدخل الحقيقي لا **يتغير**[3] .

[1] محمد عبد العزيز عجمية،، المرجع سبق ذكره، ص98 .

[2] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره ، ص 99

[3] فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس،2008-2009،ص8

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل، وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي. هذه الأخيرة) إنتاجية العمل (تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتحدد بعدة عوامل أهمها:

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج؛
- نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال؛
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

2. **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:**

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، حيث أن امتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية، هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان وهذا يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

3. **تراكم رأس المال:**

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات والجسور، المدارس، الجامعات وغيرها أي تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي .

4. **معدل التقدم التقني:**

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال. ابتكار أو استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية أكثر كفاءة من الطرق القديمة .

5. **عوامل بيئية:**

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية وثقافية أواقتصادية، أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي[2].

[1] عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013،ص363

[2] رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر،2009 ،ص49

6. **التخصص والإنتاج الواسع:**

وهو الذي دعا إليه **"Adam Smit"**في كتابه ثروة الأمم **(1776)** فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج، وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني. نظريات النمو الاقتصادي

يرى بعض الكتاب أن الفرق بين نظريات النمو ونظريات التنمية إنما يتمثل في تركز نظريات النمو على توازن الاستثمار مع الادخار، في حين تركز نظريات التنمية على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية وتكيفهما معا .وهذا الفرق رغم كونه لا يشكل تمييزا علميا إلا أنه يفيد في كونه تمييز للنظريات المتعلقة بالدول المتخلفة عن تلك المتعلقة بالدول المتقدمة رأسمالية أو اشتراكية .وعلى ذلك يحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات، تتناول الأولى النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، لتهتم الأخرى بظروف التنمية الاقتصادية بالبلدان المتخلفة.

ورغم أن المشكلة الاقتصادية وجدت منذ بدء الخليقة إلا أن النظريات العلمية الاقتصادية لم تبدأ بالظهور سوى مع خروج كتاب آدم سميث" ثروة الأمم "إلى النور عام ١٧٧٦ . كانت هناك أفكار اقتصادية يبثها رجال الدين والفلاسفة والسياسيون، أما الاقتصاديون فلم يكن لهم وجود .كان لابد من الانتظار حتى يولد نظام السوق الذي تباع وتشترى فيه السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، والذي بدأ في القرن الثالث عشر وتبلور بالفعل في القرن العشرين .وقد كانت كتابات التجاريين ثم الفيزيوقراط مفتقرة إلى أي عناصر أساسية لنظرية ديناميكية للتطور الاقتصادي، ولكن في نفس الوقت نجد أن التجاريين أكدوا على أهمية الدور الاستراتيجي للتجارة والصناعة[1]، وعلى ضرورة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، بينما أكد الطبيعيون(الفيزيوقراط)على دور القطاع الزراعي في خلق الناتج الصافي .هذا ليأتي الكلاسيك مؤكدين لدور التراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول. النظرية الكلاسيكية في النمو

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي

وأسبابه وكيفية تحقيقه .ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من آدم سميث، ريكاردو، ومالتس، لتناول كل منهم فيما يلي:

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية،(نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل،2007 ، ص56 .

1. **تحليل آدم سميث Adam Smith's Analysis:**

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيًا، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم" اليد الخفية " Invisible Hand. كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير" ثروة الأمم" Welth of Nations والذي نشر

عام ١٧٧٦ م وترجم إلى عشرات اللغات .يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي .ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا[1] ،

Self Sustaining حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار(تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح ..وهكذا .ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة)إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود Stationary State (حلقة دائرية انكماشية).

2. **تحليل ديفيد ريكاردو David Recardo's Analysis:**

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى .وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عام لا محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قلي لا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي .هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة .وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة) أساس نشأة الريع(، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء .هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على

[1] مدحت القريشي ، المرجع سبق ذكره، ص56 .

الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو[1].

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح..الخ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل .هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم .ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.

3. **تحليل توماس مالتس Thomas Malthes:**

كان لمالتس آرائه المشهورة في النمو السكاني-والتي تناولناها مسبقًا -باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه" نظرية مالتس للسكان"، والتي تنص على: "إن عدد السكان -إذا لم يضبط -فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (٢٥ سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة."

وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحًا اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه .هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو . ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معًا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر[2].

ونخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقًا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي . وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش ..وهكذا .وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها .

[1] ذكره سبق المرجع ، القريشي مدحت،ص 57 .

[2] رمزي علي إبراهيم سلامه، اقتصاديات التنمية، الإسكندرية،سنة 1991، ص3 .

المطلب الثاني. النظرية النيوكلاسيكية في النمو

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر و بمساهمات أبرز اقتصاديها" ألفريد مارشال .A Marshall" و" فيكسل "K.Wicksell و" كلارك " J.Clark ، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية .ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:

1. أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية External Economies، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
2. أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع(العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية ، رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا).
   - بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
   - فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية .فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات .يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا .وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها .ويندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.
   - أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
3. أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي)وصف مارشال (لا يتحقق فجأة إنما تدريجيًا .وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن(مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع[1].

[1] رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي- دراسة حالة تونس، الجزائر،المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2007 -2008 ، ص7

4. أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص و تقسيم العمل و حرية التجارة، و ذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، و حرية التجارة تكفل انطباق التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي.

المطلب الثالث. نماذج النمو الداخلي

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأجل قد قاد إلى .عدم الرضا عن تلك النظريات، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي[1] .

1. **نموذج" لوكاس روبرت" Lucas**

لقد اعتمد" **لوكاس (1988)** "على فرضية بأنه على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا من تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف : انطلاقا من دالة كوب دوقلاص على النحو التالي:

$$y= kB (UH) 1-B \text{ .....}$$

حيث أن:

Y : يمثل الإنتاج؛

k : رأس المال العيني؛

U : الوقت المخصص للعمل؛

H : عبر عن عنصر العمل .

حيث أن المعادلة تدل على أنه كلما تراكم رأس المال البشري كلما أصبح الفرد أكثر إنتاجية حيث، تم تحديد صيغة تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري على النحو التالي:

$$H= ah(1-u)$$

تمثل المعادلة رقم 2 دالة لإنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن المخصص للدراسة (1-u) ومن رأس المال الذي تم تراكمه، وتتصف دالة الإنتاج بعوائد متزايدة في مدخلات إنتاجها.

يتضح من المعادلة رقم 2 أن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري تساوي (1-u) أي معدل العائد على رأس المال البشري يعتمد على الوقت الذي يخصص للدراسة[2].

[1] مدحت القريشي، المرجع سبق ذكره، ص78 .
[2] رفيق نزاري، المرجع سبق ذكره، ص29 .

2. **نموج" بول رومر"**

تمكن" **رومر " Romer سنة 1986** من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، هذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، إضافة إلى ذلك فان الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسةابالمؤشرAl هذا يعني أن التغير dAi/dt

يمثل التعلم الكلي للاقتصاد والذي بدوره يتناسب مع التغير فيKi لمخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Yi = F(Ki , K Li) .....$$

حيث:

F: تحقق الخصائص النيوكلاسيكية متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة بالإضافة إلى الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كان كل من Kو Li ثابتة فإن كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لKi

كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لLi فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في KiوKوبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص.

$$Yi = A . (Ki) \alpha . (k Li)1-\alpha$$

$0 <\alpha< : 1$ حيث

وبوضع:$Yi = Yi / Li$ ، $Ki = Ki / Li$ ، $K = K / L$ ثم بوضع فيما بعد $Yi = Y$وkik

الناتج المتوسط هو: $Y/K = f (L) = A . L1-\alpha$

يمكن تحديد الناتج الحدي لرأس المال بالإشتقاق بالنسبة ل Kiبتثبيت kوLبتعويض $Ki = K$

ومنه فان الناتج الخاص لرأس المال يرتفع معL وهو غير مرتبط ب kوعليه فإن :

$$\frac{aYi}{aKi} = A.al^{1-a} \text{.....}$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون 1 >α>0 بأخذ قيمة الميزانية للعائلة كالتالي:

$$da/dt = w + ra - c - na \text{.....}$$

حيث W تمثل الأجر، a تمثل الأصول للفرد،rتمثل مردودية الأصل .

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني يعطى بالعلاقة التالية:

$$r = p - \frac{u"(c).c}{u'(c)} \left(\frac{\dot{c}}{c}\right) \text{.....}$$

وباستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

$$u(c) = c(1-0)/(1-0) \text{.....}$$

حيث أنه عندما ترتفع Ø فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة ب 1 / Øوبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$(c' / c) = (1 / Ø) (r - p) \text{.....}$$

وبتعويض قيمةr المتمثلة في A α L 1-α نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز:

$$gc = (1 / Ø) (A α L 1 - α - - p) \text{.....}$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي)

$$gcp = (1 / Ø) (A L 1 - α - - p) \text{.....}$$

ومع العلم أن 1 >αفهذا يعني أن : gc<cp

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل α –1عن طريق ضريبة جزافية (forfaitaire) إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته αمن تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

المبحث الثالث. التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي خاضت في الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، على الدور الرئيسي الذي تلعبه الاستثمارات الخاصة والحكومية بصفتها خالقة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل.

إن الزيادة المذهلة التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العقود القليلة الماضية والتغيرات التي حدثت على مستوى توجهاتها أدت إلى طرح العديد من التساؤلات الجوهرية حول طبيعة التأثيرات النوعية التي تحدثها على الأداء الاقتصادي للدول المضيفة وعلى رأسها الدول النامية كونها الوجهة الجديدة لها، وكذا ميكانيزمات ممارسة هذه التأثيرات.

وتناقش العديد من الدراسات كيفية تسخير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية ليساهم في نموها الاقتصادي .وعموما فان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي معقدة وذلك لعدة اعتبارات،[1]

أولا :من ناحية التراكم الرأسمالي في اقتصاد مضيف يتوقع أن يتعزز هذا التراكم بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تشجيع اندماج المدخلات والتكنولوجيات في القطاع الإنتاجي للدولة المضيفة،

ثانيا :يحسن الاستثمار الأجنبي المباشر كفاءة الشركات المحلية للدولة المضيفة عن طريق الاتصال وآثار التقليد وتعرضهم للمنافسة الشديدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات

.وأخيرا يعتقد أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مضمونة للتغيير التكنولوجي وتنمية رأس المال البشري في الدول النامية .حيث يحدث التطور التكنولوجي من خلال عملية" التعميق الرأسمالي "على شكل مقدمة من التنويعات لتشكيلة جديدة من السلع الرأسمالية أساسها المعرفة، كما يحدث أيضا عن طريق توجيه العمل . متزايد الإنتاجية وامتلاك المهارات المطورة من طرف الشركات متعددة الجنسيات .

[1] رفيق نزاري، المرجع سبق ذكره، ص 30.

المطلب الأول. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا

بالنسبة للأدبيات الاقتصادية، يعتبر نقل التكنولوجيات هو أهم آلية تترجم التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات النامية المضيفة، نظرا لكون الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي لعمليات البحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستواها التكنولوجي عموما عالي مقارنة بالدول النامية ما يمكنها من خلق تقدم تقني مهم.

إلا أن الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تسهيل نقل التكنولوجيا يختلف حسب قطاع النشاط والمناخ الاقتصادي السائد .ويتبع نقل التكنولوجيات الحديثة إلى الاقتصاديات النامية المضيفة ونشرها أربع آليات أساسية هي :الروابط العمودية مع الموردين المحليين، الروابط الأفقية مع الشركات المحلية المنافسة أو المكملة المنتمية إلى نفس قطاع النشاط، هجرة الموارد البشرية المؤهلة من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية وتدويل مشاريع البحث والتطوير من الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة لفروع الشركات متعددة الجنسيات، ويكون تولد الأثار الإيجابية مرغوبا أكثر خصوصا في حالة الروابط العمودية، بما في ذلك الروابط من المنبع مع الموردين المحليين في الدول النامية .حيث توفر الشركات متعددة الجنسيات الإشراف والمساعدة التقنية والمعلومات المختلفة اللازمة لتحسين جودة منتجات الموردين المحليين، كما يمكن أن تساعد الشركات متعددة الجنسيات مورديها المحليين على تجديد خطوطها الإنتاجية وشراء المواد الأولية من الأسواق العالمية.

ويبقى من الصعب الحصول على معلومات كمية كافية حول الأثار الأفقية لان أثار دخول شركة متعددة الجنسيات إلى اقتصاد نامي مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل السوق المحلي يعتبر من الأمور صعبة الإحاطة والحصر .

إلا أن النتيجة المشتركة التي خلصت إليها بعض الدراسات حول الأثار الأفقية للشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاديات النامية خصوصا ما تعلق بنقل التكنولوجيا إلى المنافسين هي أن هذه الأثار تبقى محدودة جدا.

ومن أهم الشروط أو بالأحرى الخصائص التي يجب توفرها في التكنولوجيا المنقولة ضرورة توافقها مع المستويات التقنية لمجموع الشركات المحلية أي بمعنى إمكانية استيعابها وتطبيقها على مستوى كل الشركات المحلية وحتى لا تبق حكرا فقط على الشركات المحلية ذات التعامل المباشر مع الشركات متعددة الجنسيات، وبذلك كلما كان المستوى التكنولوجي بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات متقاربا كانت الاستفادة أكبر وإمكانية تبني .التكنولوجيات الجديدة (مصدرها دائما الشركات متعددة الجنسيات)أكبر.

وتحتفظ الشركات متعددة الجنسيات عادة عند توجهها للاستثمار في الدول النامية بأحدث التكنولوجيا حتى تستفيد منها في تعظيم إنتاجيتها مقارنة بالمؤسسات المحلية .

لكن في حالة زرعها لفروع في الخارج تحول معها ما يسمى بالحزمة التكنولوجية والمتكونة من مجموعة من التكنولوجيات والمعارف التنظيمية والإدارية المدمجة مع الآلات وتراخيص الإنتاج .هذه الحزمة تشكل الميزة

النسبية للشركة الأم والتي ستسمح للفروع بمنافسة الشركات المحلية المستفيدة من معرفتها الجيدة للسوق المحلي وتفضيلات المستهلكين وممارسات الأعمال، وفي هذه الحالة تصبح التكنولوجيا المطورة من طرف الشركة الأم متاحة للانتشار في النسيج الصناعي المحلي من خلال عدة قنوات[1].

وتناولت أولى الدراسات المعنية بنقل التكنولوجيا أثر العدوى الذي تحدثه الشركات متعددة الجنسيات، حيث اعتبرت التكنولوجيا كالمرض الذي ينتشر بالاتصال البشري .هذه الدراسات وجدت أن الابتكارات التكنولوجية تقلد بطريقة متقنة جدا بالتواجد المادي والمستمر للشريك الذي يحوز التكنولوجيا إضافة إلى من يريد امتلاكها . ومن هذا المنظور يجسد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة جدا لنقل التكنولوجيا.

وفي الدول النامية، تتهيأ الشركات المحلية وتترصد الفرصة لتحسين مساراها الإنتاجية من خلال مراقبة وتقليد ممارسات الشركات متعددة الجنسيات وكذا مشاريع الشراكة التي تشمل الاحتكاك المباشر) التعلم بالتفاعل، التعلم بالمراقبة .(وهناك وسيلة أخرى لنشر التكنولوجيا وهي التعلم عن طريق الاستعمال والمتمثلة في جملة المهارات المنعكسة (rétro-ingénierie) عن الاستعمال لمنتجات الشركات متعددة الجنسيات .هذه السبل تنتهي بميلاد منتج توأم .للمنتج الأصلي بتكاليف اقل ومطور بفضل الجهود المحلية[2] .

للإشارة فان حالة انتشار التكنولوجيا من خلال جملة المهارات المنعكسة عن الاستعمال تبدأ أثناء إشراف الطرف المحلي على مراحل بسيطة من مراحل الإنتاج مثل عمليات التجميع أو أثناء مراحل الإنتاج منخفضة القيمة المضافة، وكلما تطورت وتوسعت العمليات الموكلة للطرف المحلي زادت قدرته على التقاط التكنولوجيا وصولا إلى أعلى المراحل استخداما للتكنولوجيا الحديثة مثل الإنتاج والتصميم، ويعتبر نجاح الشركات الكورية واليابانية خلال الفترة بين (2010-2012) أكبر دليل على أهمية المهارات المنعكسة في مسار التنمية التكنولوجية.

المطلب الثاني.الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة

تسعى دول العالم ولاسيما النامية منها لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أملا في تحقيق آثار كبيرة منها القضاء على مشكلة البطالة أو للحد منها، لاسيما وأن إحدى الحلول المطروحة لحل هذه المشكلة هو توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر والانتشار الجغرافي له وزيادة اجتذابه بغرض تنشيط المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة عن طريق زيادة درجة المنافسة في القطاع المحلي1 ، وإنشاء مشاريع جديدة والغرض هو زيادة اليد العاملة، والذي يعد من الاهتمامات الأولية لحكومات الدول النامية خاصة التي تعاني من مشكل

[1] عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص171.

[2] عدي قصور،نفس المرجع ، نفس الصفحة .

البطالة، حيث تعتمد الآثار المباشرة وغير المباشرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الدول النامية على عدة عوامل منها نوع الاستثمار[1].

ففي الآونة الأخيرة نجد أن تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات لما يتميز به عن القطاعات الأخرى، حيث أنشأت استثمارات مختلفةالمجالات في هذا القطاع (البنوك، الخدمات المالية ... إلخ) وكان .لهذه الاستثمارات أثر في استيعاب جزء من اليد العاملة في الدول المضيفة.

ما يمكن تأكيده حسب إحدى دراسات **الأونكتاد** عن الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أن هناك أثرا ايجابيا لهذه الاستثمارات على التشغيل، حيث بينت أن مساهمة فروع الشركات الأجنبية في سنة **2006** في خلق فرص للعمل وصلت تقريبا إلى 73 مليون عامل في المستوى العالمي .منها الثلث في الصين وحدها أي بحوالي 24 مليون عامل .[2]

حسب تقرير منظمة الأمم للتجارة و التنمية بلغت نسبة عمالة الشركات الأجنبية المنتسبة 68.13 في المائة سنة 2010مقارنة ب 45.59 في المائة سنة 2000 ، مما يبرز الدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب عمل إضافية.

إلا أنه في حالة استخدام مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى أساليب إنتاج كثيفة رأس المال، ووسائل إنتاج تتطلب يد عاملة كفؤة يتم استيرادها من الخارج، الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

تلعب الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه الدول حيث أن هناك دوافع لهذه الشركات العملاقة لنقل وتوطين بعض الصناعات في الدول النامية، من أهم هذه الدوافع نجد الانخفاض النسبي في تكلفة النقل واختصار الوقت اللازم للنقل، ترجع أهمية ذلك إلى أن تكلفة النقل تمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول المتقدمة، وهناك منتجات لا يمكن إنتاجها في البلدان النامية بدون نشاط الشركات الأجنبية، حيث يساهم وجود هاته الشركات في فتح الأسواق .العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات .[3]

[1] كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مع دراسة مقارنة في الصين، تركيا، مصر و الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 116.

[2] بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الصين، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،سنة 2011-2012،ص201

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2006-2007،ص439

حيث أن الدول النامية تبنت أسلوب الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة صادراتها وتعزيز إيراداتها من العملة الصعبة وهذا ما حدث في الأرجنتين والمكسيك، حيث ساهمت الاستثمارات الأجنبية في الأرجنتين في 2000في زيادة قيمة الصادرات بنسبة 8.2 في المائة في المتوسط في السنة، وزاد في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2006حجم الصادرات بنسبة 9.4 في المائة في السنة .وفي المكسيك إستمرت الصادرات غير النفطية في اتجاهها الايجابي إذ زادت بنسبة 15 في المائة سنة 2001 ، كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية في زيادة صادرات دول .شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص، والذي أكده تقرير الاستثمار العالمي سنة2001 في حين نجد أن تايلاندا لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا مهما في زيادة صادراتها وبصفة خاصة .في المنتجات الإلكترونية حيث أصبحت تحتل المرتبة التاسعة في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات .

أيضا نجد أن الاقتصاد المصري إستفاد من الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات، إذ أن كل واحد جنيه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون مصحوبة بصادرات قدرها 40.0000 جنيه خلال الفترة 2003-2007

وآخرون في دراستهم سنة 2004 عن دور لاستثمار الأجنبي المباشر في الصين وأن **chen** أوضح نسبة مساهمته في زيادة قيمة الصادرات الصينية، والتي ارتفعت من 0.3 في المائة سنة 2009 إلى أكثر من05 في المائة سنة 2012 و 12في المائة سنة 2014 ، ووصلت إلى نسبة 30 في المائة من الصادرات الصينية سنة2015.

لكن في المقابل قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سلبي عل الصادرات أين يؤدي إلى انخفاض الموارد المحلية التي تتيح نمو الاقتصاد بسبب تحويل معظم أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج الذي بدوره قد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية و إقتصادية في الدول المضيفة للاستثمار مثل ما حدث في دول النمور الآسيوية في آواخر القرن العشرين بعد الانسحاب السريع لرؤوس الأموال الأجنبية منها، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، هذا ما ينعكس عل الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات و التي تفوق ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات و في الأخير التأثير على .

خاتمة الفصل الثاني :

من خلال ما سبق يعني النمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وبعد استعراض بعض الآراء التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن النظرية الكلاسيكية تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في زيادة التراكم الرأسمالي، أما النظرية النيوكلاسيكية فترى أن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في سد الفجوة بين الاستثمار والادخار خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص في التمويل، بينما النظرية الحديثة فتعتبر أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تظهر من خلال المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي وخاصة بالدول النامية.

الفصل الثالث

الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث:

لقد اعتبرت الجزائر منذ الاستقلال، والى غاية الثمانينات من القرن العشرين الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بالسيادة الوطنية خاصة بعد انتهاج الجزائر للنهج الاشتراكي .إلا أن عقد الثمانينات استطاع أن يغير تماما من تلك النظرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا مركزي، مما ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار وهذا في شكل وحيد وهو الشركات المختلطة ، ثم من التسعينات إلى غاية اليوم تمت عدة محاولات لإصلاح النظام الاقتصادي الجزائري قصد قبول الاستثمارات الأجنبية في شكل كامل، وفي هذا الفصل سنتناول المباحث التالية:

- المبحث الأول : تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- المبحث الثاني : تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر.
- المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول :تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر.

المطلب الأول :الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

1. **قوانين الاستثمار في الجزائر**

- **قانون الاستثمار رقم 63-277المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963**

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة ، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة ، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963لتشجيع الاستثمار"."1 كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية[1].

- **قانون الإستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15جوان1966**

"لقد اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 المؤرخ في 15جوان 1988 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصاديةتهدف زيادة تدفق العملة الصعبة ، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل .أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب ، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية[2] .

- **قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21أوت 1982**

بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963 و حدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية ، خاصة في مجال التجارة و الخدمات ، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات ، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري . إذ و رغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له، بقت

[1] القانون رقم63-277، المؤرخ في26جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد02، 53أوت1963

[2] عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري ، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم واستشراف،23.24.25مارس،بيروت 2009،ص4

حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون

82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة.

لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز % 49 من رأسمال الشركة .بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 83-85 حوالي 2328مشروع .و نظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية ، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو ، خاصة في قطاع المحروقات[1].

- **قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19أوت 1986**

لقد أتمم و عدل قانون82-13 بقانون 86-**13**نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا ، خاصة في مجال المحروقاتلذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق . فالشركاء الأجانب ، وفق القانون الجديد ، و الذين ينضوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق ، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف . فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب% 51 على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين ، مقابل الاستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به ، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب[2].

- **قانون سنة1993 :**[3]

"لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر .فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام ، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ

[1] بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الخامس،ص64،65

[2] القانون 86-13المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد1476،المؤرخ في19 أوت 1986.

[3] المرسوم التشريعي رقم12-93،المؤرخ في 5 أكتوبر1993 ،المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64 .

الحرية الكاملة للاستثمار . فالقطاع الخاص ، محليا كان أو أجنبيا ، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعد النشاطات الإستراتجية الخاصة بالدولة ، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة ، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات . كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التميز بين المستثمرين ، سواء أكانوا عموميين أم خواص ، محليين أم جانب . فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات ، كما أجاز للمستثمرين الأجانب ، في إطار تسوية التراعات المحتملة عن طريق التوفيق ، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية ، و ذلكلإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها . فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار.[1]

- **قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001**

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار . لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب. و بذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها.

وأهم ما يمز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية :

- المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة لاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة1993 وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.
- إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين. [2]

[1] فريدة مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، الملتقى الدولي الخامس حول دور و مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، بسكرة،(مجلة الاجتهاد القضائي،العدد السادس)،3-4 2009 ،ص5

[2] الأمر3-1المؤرخ في 20 أوت 2001،المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47.

- صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق .و يبين الجدول التالي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد والخدمات التي تقدمها.[1]

الجدول رقم :(06) الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال للتوجيه	لتطوير الوطنية الوكالة الاستثمار	، تصريحات إيداع ، ملف تسليم ، توجيه ، إعلام الامتيازات منح
السجل التجاري	للسجل الوطني المركز التجاري	المؤقت والإيصال التسمية أسبقية عدم شهادة تسليم للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	لتجاوز الإجراءات حدود في المستثمر مساعدة الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات
العقار	ولجنة بالعقار المكلفة الهيئة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	حجز قرار وتسليم العقارية الإمكانيات على إعلام العقار
العمران	مديرية العمران	و البناء رخصة على للحصول المستثمر مساعدة التصريحات الأخرى حول البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	القوانين حول إعلام للأجانب، العمل رخص تسليم والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تعديل أو الانجاز بأعمال المتعلقة الحقوق تحصيل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	المتحصل غير الخزينة بعائدات المتعلقة الحقوق تحصيل بإنشاء المتعلقة الضرائب حصيلة طرف من عليها الشركات
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	بتكوين المتعلقة اللازمة الوثائق جميع على المصادقة ملف الاستثمار

Source : ANDI, texte régissant le développement de l'investissement en Algérie, Alger, 2004

[1] عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص07 .

2. الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

"يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون .[1]

- **الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر:**

"لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني ، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا ، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم 90-10 والمرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:

- **الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:**

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية ، التربية ، التعليم ، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.

- **مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:**

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي ورد فيها" :يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار[2]."

[1] عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،17-18أفريل ،الجزائر2006،ص255.

[2] المرجع نفسه، ص256،255.

الشكل رقم 01:مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.

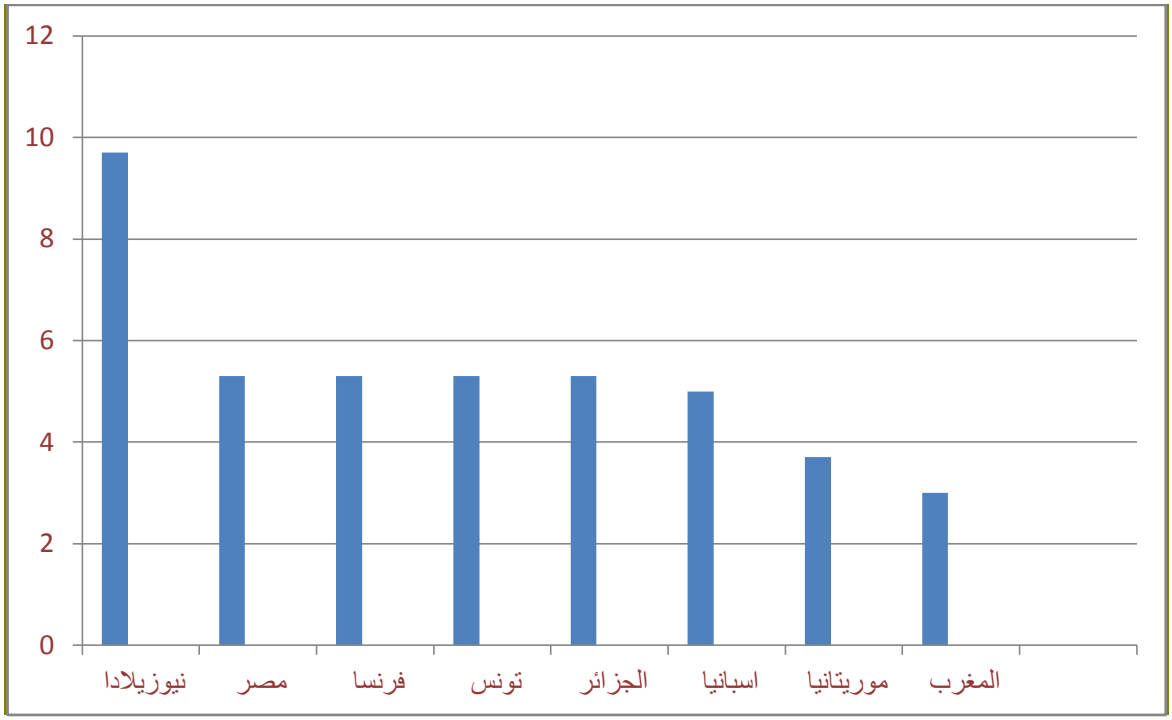

Source : www .doing business.org/doing business in Algeria 20.

المطلب الثاني :حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتوزيعه الجغرافي والقطاعي

- **تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**

"تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها2.381.741 كلم2 تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم 2 ، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على1200 كلم .[1]

" بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر ، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر ، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر". والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،سنة2000،ص5.

الجدول رقم :(07)بوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2002	2006	2008	2012	2015
تدفق FDI إلى الوارد الجزائر	80	30			25	270
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تدفق FDI إلى الوارد الجزائر	260	501	501	438	1196	1065
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفق FDI إلى الوارد الجزائر	634	882	1081	1795	1662	2646

"لقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة (2000- 2002) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا وقد تميزت الفترة (2006-2008) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و ارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي[1]".

"أما الفترة (2012-2015) فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت اغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة "

"أما الفترة ما بعد سنة2003 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ب1196 مليون دولار سنة 2004 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية،وكذلك التدفق المحقق في سنة 2005 والمقدرة ب 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجارلشركة إسبات الهندية وهكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2010 إلى مستوى 634 مليون دولار ، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2011 بفضل بيع

[1] ناجي بن حسين، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد31، 2009،ص59

الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية ، وهكذا فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001، 2002 ، 2004جاءت معظمها من قطاع الاتصالات.

- **التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**
  - **التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية ،والجدول الموالي يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الجدول رقم :(08) التوزيع الجغرافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

السنة	2010	2012	2014	2015	المجموع
ولايات المتحدة أمريكية	256891	89882	205664	906806	906806
مصر	51	03	100	362992	363146
فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
ايطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
المانيا	20062	7836	66509	37791	132198
هولندا	2812	623	71944	1308	76687
انجلترا	36015	2001	14206	23254	75476
اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارwww. Andi.dz

استنادا إلى بيانات الجدول رقم (08) يتضح ما يلي:[1]

"تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر ، وذلك بأزيد من 906مليون دولار خلال الفترة 2010-2015 وتتركز أهم الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات مثل شركة Petro Fac Resource International Inc إضافة إلى قطاعات أخرى مثل استثمارات « Pfizer» الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة

في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأوربي أمضت الجزائر مجموعة من اتفاقات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوربي وهي فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من

[1] محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،17-18أفريل،الجزائر.سنة2006،ص289.

خلال شركتي « Repsol » « Cepsa » الاسبانيتين و « Agip » « Eniv » « Sayram »الايطاليتين و شركة « ELF/TotalFina الفرنسية ، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية مثل شركة « Danone إلى جانب استثمارات أخرى في صناعة الخزف ، الكيمياء ، الصيدلة ، التعدين. وقد تركزت الاستثمارات الألمانية في عدد من المشروعات كان أهمها مشروعين هما : دخول شركة « Henkel »الألمانية كأكبر مساهم مع الشركة الوطنية للمنظفات « ENAD » بالإضافة إلى مجموعة « Messer » الألمانية المختصة في الغازات الصناعية".

"أما بالنسبة للاستثمارات العربية في الجزائر فتعد كل من مصر ، البحرين ، الكويت ، الأردن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الاتصالات من خلال شركة أوراسكوم للهاتف الخلوي، وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات هذا وقد مثلث الاستثمارات المصرية خلال عام 2005 ما قيمته603 مليون أورو كما قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من المملكة العربية السعودية عام2005 ما قيمته 247 مليون أورو ، وبالتالي فان هذه الأرقام تشير إلى تحسن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة." [1]

الجدول رقم : (09) يوضح الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة (2004-2015)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الاستثمار	3,5	...	...	122	85,5	347,5	350	54,6	80 .4	263,3	263,3	260,6

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارwww. Andi.dz

"يتضح من الجدول أعلاه أن مجموع المبلغ خلال الفترة" 2005 -1995بلغ 1567,6 مليون دولار ويعتبر عامي 2000و2001 الأحسن ".

- **التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**

"إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي المقدر ب 1.5 مليون كم2 غير مستغل في معظمه.

كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة و قدرات إنتاجية كبيرة ، هذا وقد عرف القطاع تطورات هامة منذ اعتماد القانون رقم 91-21 الصادر في04 سبتمبر 1991 المعدل للقانون 86-14 المتعلق بالمحروقات و الذي يكرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي ، هذه خطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة ، حيث تم التوقيع على أزيد من 60 عقد استكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك و شركات

[1] محمد قويدري،نفس المرجع ،نفس الصفحة .

أجنبية ، تعمل في نشاطات الاستكشاف و الاستغلال على أساس تقاسم الإنتاج ، حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد ، إنما تمتد إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات ، الصيانة ، و الهندسة.

كما تدعم هذا التحرير لقطاع المحروقات و الذي تم توسيعه للأنشطة البترولية الأمامية منذ صدور القانون 05-07 حول المحروقات الصادر في 28 افريل 2005 و هو القانون الذي أدى احتكار الدولة للقطاع

وفي الجدول الموالي سنحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الجدول رقم :(10)يوضح توزيع الاستمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ المقدر
الفلاحة	17	9835
الصناعة	259	105634
البناء و الأشغال العمومية	41	10254
السياحة	16	8833
الخدمات	86	146879
الصحة	03	550
التجارة	18	1293
المجموع	440	283278

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارwww. Andi.dz

استنادا إلى الجدول رقم (10) يتضح مايلي:

"تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث يحتل قطاعي الصناعة و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة ، و التي يبلغ نسبتها 59% و 20% في كل قطاع على التوالي ، أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 37 % أما في قطاع الخدمات فتقارب 52%، إن هذين القطاعين يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية ، خاصة في قطاع المحروقات ، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية التي شهدت انتعاشا منذ 1999، خاصة تلك الشراكة التي أقامتها الشركة الجزائرية للدواء " صيدال " مع الشركة السعودية لإنتاج الدواء بمبلغ 15مليون دولار ، و الشركات الأمريكية " فايزر ، و باكستار ، و ليلي " بمبلغ 100 مليون دولار[1].

لم تحض قطاعات الزراعة و الأشغال العمومية ، و الصحة ، و التجارة بالمستويات المرغوبة ، رغم أهميتها . فقطاع الزراعة لم يسجل سوى 3% من القيمة الإجمالية للاستمارات المقررة ، رغم سلسلة الإصلاحات و التحفيزات الممنوحة للقطاع، في حين لم يستقطب قطاع البناء و الأشغال العمومية سوى 41 مشروعا ، بما

[1] محمد قويدري،نفس المرجع،ص290

نسبته 9% من عدد المشروعات المقررة ، إن هذه النسبة تعد ضئيلة بالنظر إلى التوجه الرامي إلى استقطاب رأس المالي الأجنبي و اشراكه في ترقية الهياكل القاعدية ، و المساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر ". أما خلال الفترة (2002-2015)

فقد كان توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كالأتي:

الجدول رقم: (11) يوضح توزيع الاستمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة2002 -2015

النشاط	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دج)	النسبة
الفلاحة	10	1.44	2021	0.12
ابناء والاشغال العمومية	99	14.27	472163	27.96
الصناعة	387	55.76	889532	52.67
الصحة	4	0.57	5982	0.34
السياحة	15	2.16	26216	1.55
الخدمات	179	25.80	293070	17.36
المجموع	694	100	1688985	100

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارwww.Andi.dz

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث يحتل قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة، و التي تبلغ نسبتها 55,76 و14,27 و 25,80 كل قطاع على التوالي أو حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 52,67 أما في قطاع البناء و الأشغال العمومية بنحو 27,96 أما في قطاع الخدمات 17,36 أما قطاعات الفلاحة و الصحة و السياحة فلم تحض بالمستويات المرغوبة، رغم أهميتها . فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى 0,12 من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة ، في حين لم يستقطب قطاع السياحة سوى 15 مشروعا ، بما نسبته 1,55 من المبالغ المالية المقررة.

المبحث الثاني : تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

"من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر نركز في بحثنا هذا على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس بدوره حجم السوق ومستوى تطوره ، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات.[1] "

المطلب الأول :تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار

- **المؤشرات الاقتصادية الكلية**

- **معدل النمو:**

"لقد كان لارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فبعدما سجلت معدلات النمو في بداية2000 معدلات سلبية،

ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2003 إلى 6.9 و وصل سنتي 2004و2005 إلى حدود5.3 لكنه تراجع سنة2006 إلى2.7 ، ويعتبر هذا المعدل غير كافي لمواجهة مشكلة البطالة التي ما تزال في مستويات مرتفعة (أكثر من 20) مما يتطلب تحقيق معدلات نموتتجاوز7 خلال السنوات العشر المقبلة[2].

- **التضخم :**

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية ، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا ، وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية ، فلقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر وبعد تخفيض سعر الصرف سنتي 2000 و 2001 ارتفاعا قياسيا تجاوزسنويا 28 ووصل معدل التضخم سنة 2000 إلى 39 وهو ما انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك ، وكل هذه الظروف يمكن اعتبارها عوامل معيقة للاستثمار ، ولكن مع تطبيق الحكومات الجزائرية لسياسة مالية ونقدية صارمة فيما بين 2000 و 2002 تراجعت معدلات التضخم إلى15 سنة 2000 والى 6 سنة 2005 وتقلص في خلال السنوات الأخيرة معدل التضخم ليستقر في حدود تتراوح ما بين6 سنة 2008 و1.64 سنة 2009 و 2.70 سنة 2010 ذلك ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة وهو ما يمكن اعتباره عاملاايجابيا في تأكيد الاستقرار الاقتصادي[3].

[1] ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص64

[2] المرجع نفسه ، ص64

[3] المرجع نفسه ، ص64

- **التوازن الخارجي:**

شهدت وضعية ميزان المدفوعات بعد ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 2000 تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا مما أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي ، فبعدما كان في حدود شهر استيراد واحد سنة 2002أصبح في حدود حوالي50 شهرا استيراد في نهاية سنة 2007 ، أي بأكثر من مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى تراجع حجم المديونية إلى اقل من 1 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2007، بعدما ما كانت تفوق 32 مليار سنة1994 والجدول المواليبوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000 و2004 .

الجدول رقم: (12) يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000و2004

المؤشرات	الشغل	البطالة	الفقر	التضخم	رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار	الديون الخارجية بالمليار دولار	الناتج الخام بالمليار دولار
سنة2000	22215	8.28	1.12	3	9.7	1.25	7.54
سنة2004	717000	7.17	8.6	6.3	6.9	4.21	6.84

استنادا إلى الجدول أعلاه يلاحظ مايلي:

لقد شهدت الجزائر في نهاية سنة 2004 تقدما في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.حيث سمح التحسن في معدلات النمو الاقتصادي باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة حيث بلغت 717000منصب شغل سنة 2004 ، وتقليص الفقر إلى نسبة% 6,8 سنة 2004 حيث أصبح عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم ضعيفا كما قد سجل ميزان المدفوعات رصيدا إيجابي حيث قدر6 ، 9مليار دولار ، أي رصيد إيجابي هام مستمر للسنة الخامسة مند سنة 2000 ، أما الديون الخارجية فقد انتقلت من 25,1 مليار دولار سنة 2000 إلى 21,4مليار دولار ، مواصلة بذلك اتجاهها نحو الانخفاض. أما بالنسبة للتضخم فنلاحظ في الجدول أعلاه أنه ارتفع غلى نسبة 3,6 %سنة 2004 و هذا راجع للضخ الهائل للنفقات العمومية ، لاسيما من أجل التنمية و كذا الزيادات في الأجور التي تمت سنة 2004 .كما قد بلغ الناتج الداخلي الخام84,6 مليار دولار سنة2004 .[1]

[1] مولود حشمان ، عائشة مسلم ، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2002-2004، ،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ،جامعة الجزائر، ص5 .

➢ **البنية التحتية للمواصلات والاتصالات**

سبق وان اشرنا إلى أن من أهم محددات اختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما يتوقف على مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي"

- **شبكة المواصلات**[1]:

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر ب 107324 كلم أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة ، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد ، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية ، ويبقى الحل هو الإسراع في انجاز الطريق السريع شرق-غرب الذي تبلغ مسافته أكثر من 1200 كلم والذي لم ينجز منه حتى نهاية سنة2005

سوى160 كلم، أما شبكة النقل بالسكك الحديدية فهي جد متأخرة في الجزائر ، فهي في الغالب شبكة موروثة عن الحقبة الاستعمارية ، وبالرغم من بلوغها4500 كلم ، إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبرها ، الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وحجم التلوث البيئي ، وإذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من اجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية وبالموانئ ، وفيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري فنلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة ، ذلك من الأعباء التي يتحملونها في نقل وتوزيع منتجاتهم.

- **تكنولوجيا الإعلام والاتصال**:

"لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (CERIS) وقد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام ، والاشتراك والتعامل مع الانترنت وحسب مصادر المركز فان عدد المستخدمين للانترنت في سنة 2005 بلغ250 الف مستخدم أما في نهاية 2010 فقد بلغ عدد مستعملي الانترنت 2.5مليون مستعمل ورغم هذا فان اغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها ، بل لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية.

"كما قد عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ سنة 2009 تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2007 ، الذي ألغي الاحتكار العمومي في المجال ، وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات وهو ما يسمح لمتعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في القطاع " ، "فقد ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك في سنة2007 مقارنة ب 600 ألف مشترك فقط سنة 2003 كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.6

[1] ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 65.

مليون مشترك سنة 2006 بعدما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2004 ، وهكذا فقد انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية) ثابت ونقال (من % 5.28 سنة 2004 إلى % 51 سنة 2005 مع استثمارات بلغت مليار دولار منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر، ورغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2009 المرتبة 87 من بين115 دولة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال[1]".

المطلب الثاني :تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

- **التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم ، وسعر صرف غير مغالى فيه ، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري[2].

الجدول رقم :(13) يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام2005

	سنة 2004	سنة2005	التغيرفي المؤشر	درجة المؤشر
مؤشر سياسة التوازن الداخلي" عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"	6.9	14.2	-14.2	3
الحساب عجز" الخارجي التوازن سياسة مؤشر الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"	13.9	31.3	-21.30	2
مؤشر السياسة النقدية" معدل التضخم"	3.6	1.6	-2.0	1

المصدر :صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص121

دليل المؤشر:

أقل من :1 عدم تحسن في الاستثمار

من 1 إلى :2 تحسن في مناخ الاستثمار

[1] إبراهيم بختي ، الانترنت في الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد01 ،سنة2004،ص31.

[2] صالح مفتاح ، دلال بن سمينة" واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر "، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان43-44،سنة2008،ص121.

من 2 إلى :3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم(13)، يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر ، الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي(3+3+1)/3] = 2,33 :

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية ، ويرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية ، إضافة إلى اثر ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة وأثره في تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو الحقيقية ، ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول

الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر فيها ، ومن اجل تحليل أكثر عمقا لمناخ الاستثمار في الجزائر ، يمكن أن ندرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية.

- **التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر**

من اجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، ومن اجل المقارنة فإننا نعرض في بعض الجداول ترتيب كل من الجزائر وتونس والمغرب في عدد من هذه المؤشرات الدولية مع التركيز على وضعية الجزائر.

- **مؤشرات التنافسية العالمية:**

"يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى والذي تطور خلال العقود الثلاثة (Forum World Economic)الاقتصادي العالمي الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول1 " ،"فهذه المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما". [1]

- **ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر:**

كلما تعقدت إجراءات الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال مثلما أشارت إليه مختلف الدراسات النظرية والاستقراءات العلمية والشواهد العملية مما يؤدي إلى تردي بيئة أداء الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء ، ويعني ذلك إضعاف الاستثمار المحلي وتراجع جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير ظروف تأسيس الشركات إلى طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات وتكلفتها بالنسبة للمستثمر ، وعليه يجب على الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي العمل

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي2009،ص169.

على تبسيط إجراءات التأسيس والإسراع بها وتخفيض تكلفتها ، ومن أجل التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لظروف تأسيس الأعمال . الأعمال ندرج الجدول التالي[1]:

الجدول رقم:(14) يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر و تونس و المغرب

		عدد الاجراءات			المدة الزمنية يوم عمل			تكلفة الإنجاز كنسبة من الدخل الوطني		
البلد	الترتيب العالمي 2014	2008	2010	2014	2008	2010	2014	2008	2010	2014
الجزائر	125	18	14	14	29	26	24	31.9	27.3	13,2
المغرب	88	10	9	10	46	14	11	16,4	11	8.3
تونس	129	11	5	6	36	11	12	19,1	12.3	11.5

المصدر: ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص67

جاء ترتيب الجزائر العالمي كما يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بظروف تأسيس الأعمال في وضعية متأخرة) الرتبة 120 مقارنة بالرتبة 59 و 47 لكل من تونس والمغرب في سنة (2006 وقد تراجع ترتيب الجزائر سنة 2008 إلى المرتبة125 ذلك ما تمت ملاحظته كذلك بالنسبة لكل من تونس والمغرب ، ويعو سبب تراجع ترتيب الجزائر أساسا إلى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع والى تكلفة التأسيس المرتفعة مقارنة بمستوى الدخل الفردي.

[1] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص67

➢ **مؤشرات البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات**

الجدول رقم :(15) ترتيب الجزائر – تونس – المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة

المؤشر	مؤشر الحرية الإقتصادية		مؤشر التنمية البشرية		مؤشر fdiالوارد 140 دولة سنة 2012		المؤشر المركب لقياس ثروة الأمم الناهضة 70 دولة سنة 2012
	2012 155 دولة	2014 161 دولة	2012 162 دولة	2014 171 دولة	مؤشر الأداء	مؤشر الإمكانيات	
الجزائر	94	119	106	103	111	96	54
تونس	86	99	97	89	67	74	35
المغرب	86	97	123	124	101	90	49

المصدر : ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص68

- **مؤشر الحرية الاقتصادية:**

"يصدر عن(معهد هيرتاج)بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال)منذ عام 1995 و ذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة) الحكومة (في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2012 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية".

مكونات المؤشر: يستند هذا المؤشر إلى(10) عوامل تشمل:

- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد
- السياسة النقدية) مؤشر التضخم(؛
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي والتمويل ؛
- مستوى الأجور والأسعار؛
- حقوق الملكية الفردية ؛
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية ؛
- أنشطة السوق السوداء.

ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

دليل المؤشر:

- (1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة.
- (2-2,95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (3-3.95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية
- (4-5.00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية[1].

وضع الجزائر في المؤشر:

لقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة2002 -2006 ما بين 3,30 و مما يعني تميز الجزائر بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة ، فقد احتلت المرتبة 94 سنة2002 لتتراجع إلى المرتبة 119 سنة 2006 على خلاف كل من تونس والمغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي2,95 .

- **مؤشر الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد:**

ترصد منظمة الأونكتاد مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، وهما:

1. **مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Performance Index)**

هذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ،ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

2. **مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI Potential Index)**

وهذا المؤشر يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (13) مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط دخل الفرد ،نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ،انتشار خطوط الهاتف الثابت ،انتشار خطوط الهاتف النقال ،متوسط استهلاك الطاقة للفرد ،نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير للناتج المحلي الإجمالي ،نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان ،التصنيف السيادي للدولة حصة، الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم ،نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات العالم نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم ،حصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم.

دليل المؤشر:

من مقارنة وضع بلد ما وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية:

[1] زين منصوري، واقع وآفاق سياسية الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني ،جامعة شلف، الجزائر،سنة2005،ص143.

- مجموعة الدول السباقة : تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل هذه المجموعة 42 دولة.
- مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض وتشمل هذه المجموعة على 28 دولة من بينها تونس.
- مجموعة الدول دون إمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل 30 دولة.
- مجموعة الدول المتدنية الأداء وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض أيضا وهي المجموعة التي تنتمي إليها الجزائر والمغرب وتشمل 40 دولة ، لقد كان رصيد مؤشر الأداء بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2002- 2004 يقدر ب صفر (0) ليصبح في حدود 0.3 خلال الفترة 2005-2009 وكان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر 111 من 140 بلد سنة 2002 ليصبح في المرتبة 95 سنة 2004 ، بينما كان رصيد مؤشر الإمكانات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2006-2010 في حدود 0,198 ليصبح خلال الفترة 2008-2012 في حدود0,216 وكان ترتيب الجزائر 96 من ضمن 140 بلد شمله المؤشر. [1]

- **مؤشر التنمية البشرية:**

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و 85 سنة.
- المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة، ويتراوح ما بين صفر %0 و100 %.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100دولار و 40000دولار.

دليل المؤشر:

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر، مؤشر تنمية بشرية عال يقدر ب % 80أو أكثر ، مؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح من % 50 إلى % 79 ومؤشر تنمية
بشرية منخفض يقدر بأقل من%50 .

وضع الجزائر:تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر ا الذي بلغ 55 %سنة 1980 ليصبح في حدود % 69,7 سنة2000 والذي جعلها تحتل المرتبة 106 سنة 2002والمرتبة 103 سنة 2006في حين احتلت تونس المرتبة 89 من بين 177 بلد[2].

[1] عيسى محمد الفارسي ، سليمان سالم الشحومي ،البيئة الملائمة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي ، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى ، طرابس 2012،ص4

[2] ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص71 .

- **المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الامم للاقتصاديات الناهضة :**

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية للبنك الدولي منذ عام 1996 لغرض قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية ، وكذلك على مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجذابة ويشمل هذا المؤشر حاليا حوالي 70 دولة من الدول ذات الاقتصاديات الناهضة.

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات فرعية تضم 63 مكونا هي:

- مؤشر البيئة الاقتصادية ويشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية ومدى انتشار استخدامها.
- مؤشر البيئة الاجتماعية :ويشمل مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية.

وضع الجزائر:

تحصلت الجزائر على 1063 نقطة فاحتلت المرتبة 54 من بين 70 دولة وهي تعتبر بذلك من بين البلدان المتأخرة فيما يتعلق بثروة الأمم الناهضة مقارنة بغيرها من البلدان التي تتمتع بإمكانيات متقاربة.

المبحث الثالث .عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بدلتها الجزائر و المكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إلاّ أن حجم الاستثمار الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات المستثمرين الأجانب و يمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية و القانونية و الإدارية التالية:

المطلب الأول .المعوقات الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر مايلي:

- **الاستقرار السياسي**

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها" الكوفاس "من خلال تقديرها لخطر البلاد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع .ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحددة

الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.[1]

- **عدم وجود سوق منافسة:**

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

- إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.
- كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة
- الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل % 44 من النشاط الوطني ، إضافة إلى ذلك فان نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.
- إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.
- أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخلفية وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين

[1] علي همال، فاطمة حفيظ ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمانت ، الجزائر، العدد04 ، مارس2005،ص387.

والمجتمع ، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

- كما أن ظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك ، لان هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي ، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحلين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فان عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات ، وهذا الداء يجب محاربته لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية[1].
- إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان : قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006فانه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على % 40 من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

➢ **عائق العقار[2]**

"من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار ، فالعقارعامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيطالمحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد) ، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة " .كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية بيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
- أمن المنطقة الصناعية.

[1] علي همال، فاطمة حفيظ،نفس المرجع،ص388.

[2] علي همال، فاطمة حفيظ،نفس المرج،نفس الصفحة.

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي ، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي ، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية".

"أما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها":

- تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية؛
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية ذه المناطق؛
- تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.
- تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

المطلب الثاني . المعوقات القانونية و الإدارية

من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

- **الفساد الإداري**

"إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة ، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا .وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا".

كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد . و يحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها و نظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني ، و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، و عشرة التي تعني درجة شفافية عالية . هذا و قد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة2004 من أصل 146 دولة داخلة في الترتيب ، و احتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة ، و بالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة و الفساد الإداري من أهم عوائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1]".

- **عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:**

[1] بعلوج بولعيد، مرجع سابق ، ص82

"إنّ من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لدولة النامية ، و الملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهازجمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين".

و تلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية":

- إن وجود تسهيلات جمركية و إدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع و التجهيزات من دولة لأخرى.
- إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي و التصدير إلى الخارج.
- إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية و الخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون و تطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة و الشفافية.
- إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش و التزييف في المعاملات التجارية و حقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به و مقبول.
- إن موضوع الإسراع و الأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية ، لان التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم.
- إن انتشار الرشوة و المحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الريوع التي يحصل عليها المرتشين و هذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات و بالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.

➢ **عوائق قانونية أخرى**

"عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية التي تفصل في مضمونها ، و كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية و حتى بعض القطاعات الصناعية[1]".

[1] بعلوج بولعيد، مرجع سابق،نفس الصحة

خاتمة الفصل الثالث

إنّ عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات و التشريعات الصادرة في تلك الفترة بدء من وكالة دعم و ترقية الاستثمارات في الجزائر و مجموعة من القوانين تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر و بالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات، كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار و صدور الأمر رقم:01-03 في أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث قدم العديد من الحوافز و التسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و بالرغم من ذلك لم يتجاوز حجم الاستثمارات المستوى المطلوب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار، و الدراسات التي أنجزت حول عوائق الاستثمار في الجزائر و من أهمها الدراسة التي قام بها فريق البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2003 ، و التي كشفت عن معوقات الاستثمار السابقة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يتضح لنا من خلال الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد ازدهارا خلال القرن 19 مع بداية الثورة الصناعية و حتى . 1914 ثم شهد تراجعا خلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، ثم عاد الاستثمار للازدهار مع انتهاء الحرب العالمية الثانية و حتى منتصف الثمانينات، ثم شهد تطورات متسارعة جدا بتحول الاستثمارات من استثمارات أجنبية مباشرة عامة إلى استثمارات أجنبية مباشرة خاصة، و التوجه نحو الأسواق ذات العائد الكبير، و كذا زيادة تدفقات الاستثمارات بين الدول المتقدمة نفسها أكثر من هذه الزيادة من الدول النامية نظرا لتوفر الأسواق الواعدة و القدرة على التصدير للأسواق العالمية.

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية و تخفيف أعبائها و مساهمته في توظيف العمالة الوطنية و التقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة ، و هذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر و تدقيق مزايا تلك الاستثمارات ، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة و النتائج التي تم التوصل إليها .و نظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول و ساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر، و لمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذبالاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافزالضريبية، و بالتالي تهيئة الأرضية القانونية و التشريعية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية المستثمرين،وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

من خلال هذه المذكرة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، اتضح لنا أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008) ، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي ، إلا أن تأثيره إيجابي.

كما أشارت النتائج للأثر الايجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة ، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية و مستلزمات الإنتاج.

إختبار الفرضيات:

- يعتبر قطاع الصناعة أكثر القطاعات مردودية في الجزائر بسبب ارتباطه بالمحروقات حيث يستفرد لوحده بأكثر من 50 في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، على عكس بعض القطاعات التي تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة التي لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الواردة إليه 1 في المائة وعليه الفرضية الأولى محققة.
- رغم كل الحوافز و الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمر الأجنبي خاصة بعد صدور القانون 90-10والقانون 93-12 بالإضافة إلى تحسن الوضعية الأمنية و السياسية التي شهدتها الجزائر بعد فترة التسعينات حيث أصبحت الجزائر تحتل مراتب متقدمة بالنسبة لمؤشر حماية المستثمر مقارنة ببعض الدول العربية إلا أن حجم الاستثمارات بقي دون مستوى طموحات الجزائر، حيث لا زال مناخ الاستثمار يعاني من بعض العوائق التي حالت دون قيام مشاريع الاستثمار والذي يعتبر التمويل من أهم هاته العوائق، و عليه الفرضية الثانية غير محققة.
- بما أن غالبية الاستثمارات في قطاع المحروقات، حتى ولو أن الاستثمار فيها يسمح باستعمال الموارد المحلية في استثمارات أخرى، لكن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وتيرة النمو الاقتصادي محدودا لأن مصدر الدخل في الجزائر لا زال يرتبط بقطاع المحروقات (كما لاحظنا في المبحث الثالث من الفصل الأخير) بالرغم من الدعم الذي يمارسه في تدعيم حساب رأس المال خاصة في السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعليه الفرضية الثالثة محققة.

نتائج الدراسة:

- يعتبر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم التي يصعب تحديد مفهوم دقيق لها، الأمر الذي أدى إلى اجتهادات متنوعة من طرف مختلف الباحثين الاقتصاديين، والهيئات والمنظمات الدولية، حيث تعددت النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمار بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه، فهناك زاوية النظر القائمة على هيكل وظروف السوق، وزاوية قائمة على المنظمة و الحماية.
- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الإجمالي بما يساهم في زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وذلك مع مرور الزمن، حيث تعددت الآراء التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي فالنظرية الكلاسيكية تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في زيادة التراكم الرأسمالي، أما النظرية النيوكلاسيكية تعتبر أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يكمن في سد الفجوة بين الاستثمار والادخار خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص في التمويل، بينما النظرية الحديثة

فتعتبرأن دور الاستثمار الأجنبي المباشر تظهر من خلال المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي وخاصة بالدول النامية.

- رغم ضآلة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة،إلا أن أهميتها كبيرة خاصة فيما يتعلق بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت بالدول النامية وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لهاته الدول.
- عدم قدرة الجزائر على استقطاب استثمارات أجنبية في قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة لتمويل السوق المحلية أو لتنويع هيكل الصادرات والتقليل من الواردات، حيث لا زال تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيلا كما لاحظنا في الفصل الثالث المتعلق بالدراسة التطبيقية أن في أغلب سنوات الدراسة العلاقة سلبية بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام من جهة ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، حيث أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي بالجزائر.

التوصيات:

بما أن مناخ الاستثمار بالجزائر لا زال يعاني من عديد العوائق التي حالت دون قيام مشاريع الاستثماروعليه ارتأينا تقديم بعض التوصيات:

- إعادة النظر في الحوافز الموجهة للمستثمر الأجنبي بتوجيه الحوافز الضريبية إلى القطاعات التي تتمتع بمزايا تنافسية تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- توسيع مهام الهيئة المكلفة بالاستثمار لتوفير كل المعلومات التي م المستثمر المحلي أو الأجنبي،وتسهيل الوصول إليها
- القضاء على البيروقراطية وتوفير الشفافية في المعلومات، تطوير الأسواق المالية وعصرنة عمل البنوك بما يتلاءم ومتطلبات المستثمرين
- تطوير النظام المالي بما يتلاءم ومستلزمات التمويل على أساس الجدوى الاقتصادية؛
- التركيز على الاستثمار والشراكة في القطاعات الاقتصادية التي تتجدد مواردها و تسمح بانطلاق الآلة الانتاجية في كل القطاعات، وليس على الاستثمارات التمويلية فقط التي قد تترك آثارا سلبية على ميزان المدفوعات؛
- الاستفادة من تجارب بعض الدول النامية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

آفاق البحث:

بعد استعراض نتائج الدراسة تبادرت لنا تساؤلات جديدة يمكن أن تكون بحوثا مستقبلية للمهتمين بالموضوع و هي:

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.
- كيف يمكن للاستثمار الأجنبي دعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات (الواقع والتحديات).

المراجع

قائمة المراجع:

أولا:المراجع باللغة العربية

- ✓ سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى الأكاديميون، عمان - الأردن، 2010،ص22.
- ✓ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2006-2007 ، ص31.
- ✓ طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، طبعة1 ، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 ، ص174 .
- ✓ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن ، 2007 ، ص55 .
- ✓ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2007، ص 39 .
- ✓ منصوري الزين، تشجيع الاستثمار و أثره عل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، عمان، 2012 ، ص24 .
- ✓ علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة، عمان، 2006 ، ص235 .
- ✓ محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان غظية ناصف ، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة بالإسكندرية ، 2000 ، ص51 .
- ✓ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2000 ، ص12.
- ✓ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة ، عمان، الأردن، ص34 .
- ✓ رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009،ص49.
- ✓ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية،(نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل،2007 ، ص56 .
- ✓ رمزي علي إبراهيم سلامه، اقتصاديات التنمية، الإسكندرية،سنة 1991، ص3 .
- ✓ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2006-2007،ص439.

ثانيا:الأطروحات والمذكرات والمجلات

- ✓ زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - واقع وآفاق - ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، فيفري 2005 ، ص4 .
- ✓ سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 4.
- ✓ خليفة لخميسي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية حالة المحروقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2001-2002،ص18.
- ✓ عبد الكريم بعداش،الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري،رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص النقود المالية،جامعة الجزائر 2007-2008 ،ص53.
- ✓ سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2007-2006 ص 175.
- ✓ خيالي حيرة،دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص مالية دولية سنة 2015-2016 ص14.
- ✓ منور أوسرير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الخاص الأجنبي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الثاني، 2004 ، ص 105 .
- ✓ قويدري كريمة، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستيرتخصص مالية دولية،سنة 2010-2011،ص26.
- ✓ مؤتمر التجارة للتجارة والتنمية،(UNCTAD)، نشرة صحفية بتاريخ27 جوان 2013،ص2.
- ✓ كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مع دراسة مقارنة في الصين، تركيا، مصر و الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2012-2013 ، ص6 .
- ✓ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 ، ص27 .
- ✓ فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس،2008-2009،ص8.

- ✓ عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013،ص363.
- ✓ رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر،2009 ،ص49.
- ✓ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية،(نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل،2007 ، ص6 5.
- ✓ رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي- دراسة حالة تونس، الجزائر،المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2007 -2008 ، ص7 .
- ✓ عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص171.
- ✓ بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الصين، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،سنة 2011-2012،ص201.
- ✓ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2006-2007،ص439.
- ✓ عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري ، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم واستشراف،23.24.25مارس،بيروت 2009،ص4.
- ✓ بن حمودة محبوب، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الخامس،ص64،65.
- ✓ فريدة مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، الملتقى الدولي الخامس حول دور و مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، بسكرة،(مجلة الاجتهاد القضائي،العدد السادس)،3-4 2009 ،ص5 .
- ✓ عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،17-18أفريل ،الجزائر2006،ص255..
- ✓ أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،سنة1993،ص5.

- ✓ ناجي بن حسين، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد31، 2009،ص59 .
- ✓ محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،17-18أفريل،الجزائر.سنة2006،ص289..
- ✓ مولود حشمان ، عائشة مسلم ، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990-2004، ،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ،جامعة الجزائر، ص5 .
- ✓ إبراهيم بختي ، الانترنت في الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد01 ،سنة2001،ص31.
- ✓ صالح مفتاح ، دلال بن سمينة" واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر "، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان43-44،سنة2008،ص121.
- ✓ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي2009،ص169.
- ✓ زين منصوري، واقع وآفاق سياسية الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني ،جامعة شلف، الجزائر،سنة2005،ص143.
- ✓ علي همال، فاطمة حفيظ ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمانت ، الجزائر، العدد04 ، مارس2005،ص387.

ثالثا:القوانين والمراسيم

- ✓ لقانون رقم63-277،المؤرخ في26جويلية 1963،المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد02،53أوت1963.
- ✓ القانون 86-13المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد1476،المؤرخ في19 أوت 1986.
- ✓ المرسوم التشريعي رقم12-93،المؤرخ في 5 أكتوبر1993 ،المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64 .
- ✓ الأمر3-1المؤرخ في 20 أوت 2001،المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47.